الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
بجامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم:.....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال لنيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة : فاروق بلحوت
منير روباش

تحت عنوان:

مساهمة الصيرفة الإلكترونية في دعم التجارة الخارجية

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة _047_

لجنة المناقشة:

الدكتور: قريد مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
الدكتور: عجابي عماد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: روازقي محمد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

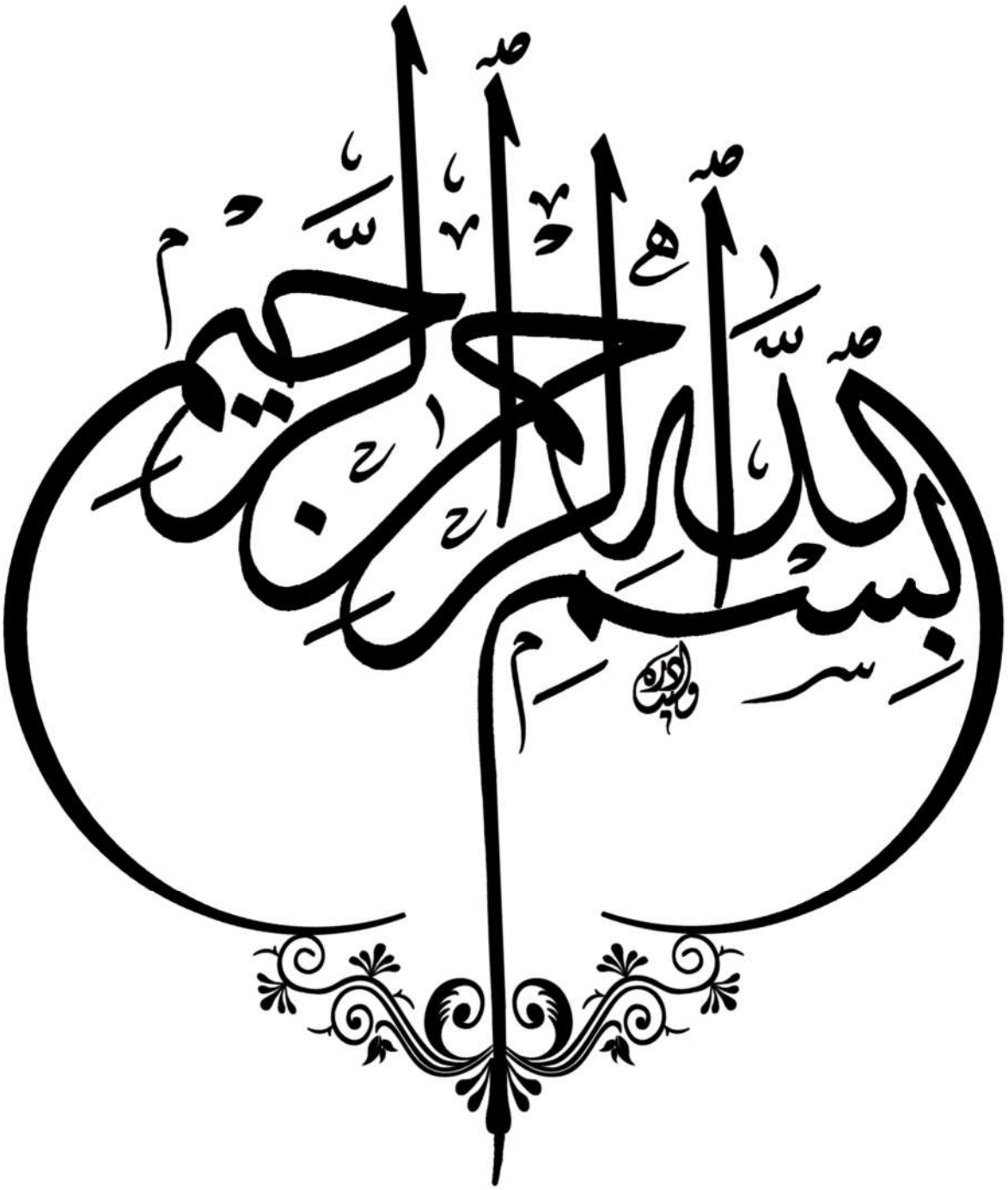

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أرضعتني التفوق منذ الصغر وربتت بحنانها على أكتافي لأعيش دائما بين المتفوقين.

أمي الحبيبة أزدهي ببرك في زمن لا يعرف معنى الأمومة.

إلى من علمني كيف أبني المجد بأيده ومؤازرته حتى رآني زرعا أخرج شطأه مرتقيا في درجات العلم

أبي الحبيب السند الأبدي.

إلى محبرة أسراري وكوكبي الدري عشتار قلبي زوجتي الحبيبة

روحي التي تكونت في جسد غير جسدي لكن قلبنا واحد ينبض في مكانين مختلفين ماؤه الحب والشوق.

إلى إخوتي وأخواتي سند الحياة ومبعث ابتسامتي وحمايتي في هذه الحياة، حفظهم الله .

إلى عائلتي الكبيرة.

إلى أساتذتي الكرام وأصدقائي وزملائي الأفاضل.

أهدي هذا العمل

فاروق بلحوت

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل فله الفضل وله المنة على نعمه وآلائه، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور عجابي عماد الذي لم يبخل علي بتوجيهه وإرشاداته ونصائحه فله الشكر موفورا جزيلا، كما أتوجه بالشكر للدكتور مصطفى حوحو والدكتور شريط الحسين و الدكتور نويبات عبد القادر الذين ساعدوني كثيرا في مسار الدراسة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى صديقي الدكتور سمير ثامري و سليم محفوظي.

ولا أنسى أن أشكر إدارة قسم العلوم التجارية كل باسمه نظير مجهوداتهم لإنجاح هذا العمل.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**i**
الشكر والتقدير	**ii**
فهرس المحتويات	**Iv**
قامة الجداول	**X**
قامة الأشكال	**xi**
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: **الإطار النظري للعمل المصرفي الإلكتروني والتجارة الخارجية**	**05–37**
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية المصارف الإلكترونية	06
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإلكترونية:	06
المطلب الثاني : تعريف المصارف الإلكترونية	08
المطلب الثالث: مزايا المصارف الإلكترونية	13
المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية	17
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	17
المطلب الثاني: أسباب وأهداف قيام التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية	26
المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية في التجارة	28

الخارجية	
المطلب الأول: مفهوم المقاصة وأهدافها ومشروع تطبيقها في الجزائر	28
المطلب الثاني: نظام التحويلات المالية الإلكترونية	32
المطلب الثالث: نظام التحويلات الدولي	34
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة _47_	**64-39**
تمهيد	39
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري	40
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري BEA	40
المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري BEA	41
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائريBEA	42
المبحث الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة _47_	44
المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة.	44
المطلب الثاني: مهام مختلف مصالح الوكالة.	49
المطلب الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة.	51
المبحث الثالث: دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة _47_	52
المطلب الأول: حالة اعتماد مستندي الإلكتروني(استيراد)	52
المطلب الثاني: حالة التحصيل المستندي الإلكتروني (استيراد)	58
خلاصة الفصل	64

خاتمة	66
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
01	الاختلافات الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية	54

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائر BEA	42
02	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي–وكالة المسيلة 047–	37
03	واجهة برنامج نظام التوطين الالكتروني	54
04	جدول يفتح فتح التوطين	55
05	واجهة النظام الإلكتروني الرابط بين مديرية الجمارك والبنك	58
06	واجهة برنامج نظام ما قبل التوطين الالكتروني	60
07	واجهة التسديد عبر نظام التوطين الإلكتروني	61

المقدمة العامة

مقدمة:

ظهرت في العقود الأخيرة عدة تطورات تكنولوجية كانت سبيلا للتغيير الراديكالي خاصةً في قطاعات النشاط المختلفة ومن بينها القطاع البنكي، حيث شرعت البنوك في الاستفادة من تلك التطورات لاستخدامها في تقديم خدماتها، وقد أدى الانتشار الواسع الذي عرفته الخدمات البنكية الناتجة عن التطور التكنولوجي إلى تكوين قناعة لدى البنوك، مفادها أن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات البنكية أمر لا غنى عنه في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي، لكن بتطور تقنيات الحاسب الآلي وظهور الإنترنت أنشأت بيئة افتراضية تحاكي الواقع وصالحة لاستيعاب معظم الأنشطة الممارسة عن بعد، ولعل أكثر المجالات تأثراً بالإنترنت هي تلك المتعلقة بالنشاطات التجارية فظهرت التجارة الإلكترونية... واشتد اعتماد الناس عليها خاصة في العامين الأخيرين مع ظهور جائحة كورونا كوفيد 19 وضرورة استخدام الدفع الإلكتروني مما جعلها ذات أهمية بالغة في المعاملات والمبادلات التجارية عالميا.

وقد دفعت ظاهرة العولمة المصرفية البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى حتمية استبدال الآليات التي كانت تستعملها بالطرق التقليدية بآليات حديثة في مجمل أعمالها المتمثلة في كشف وفتح الحساب، عملية تحويل الأموال، فتح الاعتماد، الخصم...وغيرها من العمليات، لإنعاش الاقتصاد من خلال تسهيل المبادلات التجارية.

ونظراً لهذه التحولات الاقتصادية، سعت الجزائر إلى تطوير آليات عمل المصارف من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التجارة الإلكترونية للوصول إلى أرقى النظم المصرفية، إذ نجد أن البنك الخارجي الجزائري من البنوك المسايرة للعمل المصرفي الحديث.

1. إشكالية البحث

يمكننا من خلال ما سبق ذكره طرح السؤال الرئيسي الآتي:

- كيف تساهم آليات العمل المصرفي الإلكتروني المعتمدة في البنوك لترقية وتعزيز التجارة الخارجية؟

2. الأسئلة الفرعية

وبالاعتماد على ما طرحناه في السؤال الرئيسي يمكننا أيضا طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو مفهوم وآليات العمل المصرفي الإلكتروني؟
2. ما التجارة الخارجية وماهي أهدافها؟
3. كيف ساهمت الصيرفة الإلكترونية في ازدهار وتطوير التجارة الخارجية؟
4. ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تطور الصيرفة الإلكترونية؟

3. فرضيات البحث

وحتى تتسنى لنا الإجابة على الأسئلة المطروحة، وكذا معالجة إشكالية البحث كان من الضروري اعتماد مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي:

- العمل المصرفي الإلكتروني هو كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية لتسهيل ولتطوير عمليات التجارة الخارجية لابد من توفير نظم التحويلات المصرفية الإلكترونية وتنوعها بما يتماشى مع مقتضيات المعاملات العصرية؛
- يعتمد البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة على وسائل وأنظمة تحويلات إلكترونية متطورة تساعده على تسهيل معاملات زبائنه وتطوير خدماته المصرفية.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة الدور الذي يلعبه العمل المصرفي الإلكتروني في تحسين الخدمات البنكية وضمان تقديمها بسرعة للعملاء وبأقل تكاليف ومخاطر بطريقة حديثة تواكب التطور التكنولوجي الحاصل، إضافة إلى كيفية مساهمة أنظمة التحويلات الإلكترونية الحديثة في تسهيل المعاملات التجارية وبالتالي ترقية وتعزيز التجارة الخارجية بالجزائر.

5. أسباب اختيار البحث

تماشي الموضوع ضمن تخصصنا "مالية وتجارة دولية" الذي نزاول دراستنا فيه، إذ يتطرق إلى كل ما هو جديد من تقنيات حديثة.

- حداثة موضوع نظم ووسائل التحويلات الإلكترونية.
- التعرف على أهم التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية الإلكترونية.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع مما كان محفزاً لنا لاختيار هذا الموضوع والتعمق فيه.
- الرغبة في معرفة دور العمل المصرفي الإلكتروني في ترقية وتطوير عمليات التجارة الخارجية.
- معرفة ما مدى استجابة البنك الخارجي الجزائري لمثل هذه التغييرات وكيفية استعداد أنظمته لتعزيز التجارة الخارجية.

6. أهداف البحث

- محاولة تسليط الضوء على العمل المصرفي الإلكتروني ومدى مواكبته للتطورات الحالية.
- إعطاء لمحة عامة عن وسائل التحويلات الإلكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- العمل على فهم وتوضيح بعض المصطلحات المصرفية حديثة الظهور والتي بدأ العمل بها حديثاً كالعمل المصرفي الإلكتروني وأنظمة التحويلات الإلكترونية.
- الوقوف على مدى تطور أنظمة التحويلات الإلكترونية على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة.

7. منهج البحث:

نظراً لطبيعة البحث التي تقتضي التعامل مع عدة مناهج علمية بطريقة متكاملة ومتوازنة وذلك للإلمام بجميع محاور البحث وتحقيق الأهداف المرجوة، فإنه قد تم اعتماد المنهج الوصفي في تحديد الجوانب النظرية من خلال التعرض لمفاهيم حول العمل المصرفي الإلكتروني وكذا

عمليات التجارة الخارجية وأهم أنظمة ووسائل التحويلات الإلكترونية الحديثة المستخدمة في تطويرها، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض المعطيات المتعلقة بالبحث، حيث إعتمد بدوره على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي لإلقاء مزيد من الضوء على موضوع هذا البحث متخذين بذلك وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة نموذجاً.

8. الدراسات السابقة

هناك دراسات سابقة تناولت موضوع العمل المصرفي الإلكتروني حيث نذكر على سبيل المثال منها:

- واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية E-banking وآفاق تطورها بالجزائر" من إعداد السعيد

بريكة، سنة 2011، إذ تهدف الدراسة إلى:

- دراسة وتحليل عمليات الصيرفة الإلكترونية وأهم نماذج تقديم الخدمات عن بعد، مع بيان أهمية وسائل الدفع الإلكترونية، والصيرفة عبر الإنترنت، وكذا التعرف على التحديات والمخاطر التي تواجه الصيرفة الإلكترونية، وأفضل الطرق لتحقيق أمان العمل المصرفي والوقوف على واقع تطور خدمات الصيرفة الإلكترونية التي تقدمها مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري.

9. هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، كما يلي:

تم التطرق إلى الفصل الأول بعنوان:" الصيرفة الالكترونية وعلاقتها بالتجارة الخارجية ونظم التحويلات المصرفية" حيث اشتمل على ثلاثة مباحث، تم من خلالها التعرض إلى ماهية المصارف الإلكترونية ثم مفهوم التجارة الخارجية و نظم التحويلات المصرفية الإلكترونية في التجارة الخارجية والفصل الثاني بعنوان: دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بوكالة المسيلة حيث تناولنا في هذا الفصل: دراسة حالة نتعرف من خلالها على البنك الخارجى الجزائري ثم البنك الخارجيBEA بالمسيلة، وأهم الخدمات والأنظمة الإلكترونية المستخدمة لدى

البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة وتقييمها، ودراسة إجراءات تحويل الأموال إلكترونياً من خلال ملف مستورد لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة. وختمنا بالدراسة بمجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للعمل المصرفي الإلكتروني وعلاقته بالتجارة الخارجية

تمهيد:

إن التطورات التكنولوجية الحديثة وما أفرزته العولمة المالية في العالم أدى بتحول العمل المصرفي من تقليدي إلى العمل المصرفي الإلكتروني، وكان أحد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة "الإنترنت"، حيث ساهم العمل المصرفي الإلكتروني وبشكل فعال في تطوير آليات البنوك وتقديم خدمات مصرفية متنوعة وبتكاليف منخفضة دون الحاجة للتعامل البشري المباشر، ولتبني البنك قرار هذا التحول يتطلب منه توفير بنية أساسية للعمل كارتباط البنك بالشبكات وتطبيق نظم آلية وإلكترونية و استخدام تقنية عالية لنظم الكمبيوتر لإرضاء عملائه. وسنتناول في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية المصارف الإلكترونية

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية في التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية المصارف الإلكترونية

أدى تطور الاقتصاد وتوجهه نحو الرقمية وزيادة المنافسة بين المصارف إلى استخدام أفضل وأحسن ما أفرزته التكنولوجيا المتقدمة، فبعد أن تطورت الخدمة المصرفية من التقليدية إلى الإلكترونية، أصبح هناك مصارف افتراضية تعمل عن بعد، من خلال شبكات الاتصال المختلفة، ليطرح بعد ذلك المصارف الإلكترونية متطلبات تحديات.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإلكترونية

تعود نشأة البنوك الإلكترونية إلى بداية الثمانينات مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1958 أصدرت (American express) أول بطاقة بلاستيكية تنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة (American Bank) عام 1968 لتتحول إلى شبكة visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء (Carte Blue) من طرف ستة مصارف فرنسية وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا (France Telecome) بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقة الذاكرة Carte (Mémoire)، لتصبح في عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية(Carte a Puce)، تحمل بيانات شخصية لحاملها[1].

وفي عام 1995 شهد ميلاد أول بنك على الشبكة وهو (Net.B@NK)، ومنذ ذلك الحين تطورت خدمات البنوك الإلكترونية بشكل كبير لتستعمل عمليات مصرفية عبر الشبكة

[1] زايدي حسينة، " أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية "، مذكرة لنيل شهادة ماستر (مذكرة غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 03.

والعديد من الخدمات المالية الموجهة لزبائن، بعد أن كانت في بداية انطلاقتها عبارة عن مواقع دعائية وتسويقية وأدلة توجيه لراغبين في التعامل مع ذلك البنك.[1]

يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية وهما:

1-البنوك الافتراضية:

وتسمى أيضاً ببنوك الأنترنت(Virtual Banks) ، وهي تلك البنوك التي تستخدم الأنترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية، مثل: فتح حسابات الإيداع، وتحويل الأموال، والحصول على الخدمات المصرفية الجديدة، وتعد الأنترنت جوهر عمل هذه البنوك، وتعتبر بنوك الأنترنت مجال التنافس الرئيسي بين البنوك، كما تحقق أرباحاً تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي.

ويعتبر مصرف "نت بنك" (http://www.netban.com) " الأمريكي أول مصرف افتراضي على شبكة الأنترنت بدأ عمله على الشبكة سنة 1995.

2-البنوك الأرضية:

ويقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية.[2]

وعموماً يرجع ظهور وانتشار البنوك الإلكترونية إلى عاملين أساسيين:

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركة التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار، والناتجة عن ما يسمى " بعولمة الأسواق.

[1] أحمد بوراس، السعيد بريكة، " أعمال الصيوفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 136

[2] طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، " العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (مذكرة منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التيسي، تبسة، الجزائر، سنة 2016، ص 09.

- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أو ما يعرف " بالصدمة التكنولوجية"، والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.[1]

المطلب الثاني: تعريف المصارف الإلكترونية

المصارف الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لمصرف قائم يقدم خدمات مالية وحسب بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط.

ويمكن إعطاء تعريف عام للمصاريف الإلكترونية، فيشر المصرف الإلكتروني إلى النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته، أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى[2]، رغم ذلك يظل معيار تحديد مفهوم المصارف الإلكترونية مثار لتساؤل، ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للمصارف الإلكترونية على شبكة الأنترنت[3]:

أ- **الموقع المعلومات:(INFORMATIONAL)** وهو المستوى الأساسي للمصارف الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن المصرف يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

ب- **الموقع التفاعلي أو الاتصال :(COMMUNICATION)** بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه، كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، " التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 175.

[2] صالح نصرلي، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، محلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 3، القاهرة، مصر، سبتمبر 2002، ص 227

[3] معن ثابت العارف، الصيرفة الإلكترونية خدمات تجاوزت حدود الزمان والمكان، مداخلة في الماتقي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية، جامعة شلف، 2001، ص 6.

ج- **الموقع التبادلي:(TRANSACTIONAL)** وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن المصرف فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تسمح هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل المصرف أو مع الجهات الخارجية، وهي التي تمثل المصارف الإلكترونية.

وتجدر الإشارة أن المصارف الإلكترونية ليست حكرا على المؤسسات المصرفية بل ربما لا يكون لها الريادة بل للمؤسسات أخرى، حيث تدخلت جهات غير مصرفية لتلبية احتياجات التسويق الإلكتروني التي تمارسها عبر مواقعها، فهناك قطاعات غير مصرفية قد دخلت بقوة سوق الاستثمار في المصارف الإلكترونية وذلك عبر مختلف الطرق التالية:[1]

- الاستثمار المباشر.
- توفير منصات خدمات للتعاملات المصرفية.
- تقديم خدمات مصرفية بالنيابة.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإلكترونية

تمتاز البنوك الإلكترونية ببعض الخصائص، منها:

1-التكامل بين تطبيقات الصيرفة الإلكترونية وإطار نظم البنوك المحوسبة.

2-خدمات مصرفية غير ملموسة، حيث لا يمكن للشخص أن يلمس الخصائص النفعية لهذه الخدمة كما هو الحال بالنسبة للسلعة المادية[2].

3-اختفاء المعاملات والوثائق الورقية بحيث أن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة دون الحاجة إلى استخدام الأوراق .

[1] يوسف مسعداوي، نفس المرجع السابق، ص 227.

[2] أحمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

4-البنوك الإلكترونية فتحت المجال أمام البنوك صغيرة الحجم والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاط عملها عالمياً، حيث دخلت إلى أسواق جديدة دون الحاجة للتفرغ لذلك .

5-القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الأنترنت بكفاءة عالية من أي موقع جغرافي.

6-عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر مما يثبت السرية بالتعامل بين البنك وعميله .

7-إمكان تسليم بعض الخدمات إلكترونياً وبسرعة دون الحاجة إلى الانتظار مثل كشف الحساب وكالرصيد وغيرها[1] .

8- سرعة تغيير القواعد الحاكمة: وذلك لمواكبة تطور المعاملات الإلكترونية وسرعة نموها، مما يحتاج سرعة مثيلة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور والنمو[2].

الجدول رقم (01): الاختلافات الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية

العوامل	البنوك التقليدية	البنوك الإلكترونية
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات		
بنية الشبكة	• الشبكات السلكية • شبكات خاصة • نقل البيانات بموجة Router • عرض نطاق ترددي	• الشبكات السلكية ولا سلكية. • شبكة الأنترنت العامة • نقل البيانات بالوسائل المختلفة

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

[2] زايدي حسينة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

	محدود. • الاتصالات: التبادل الإلكتروني للبيانات	• عرض المنطق الترددي الشاسع. • الاتصالات
أرضية التطبيق	• حواسيب مكتبية • شبكة مركزية • أرضية تابعة • نظام تشغيل المعلومات • واجهة استخدام غير متكافئة	• حواسيب مربوطة بالأنترنت • شبكة الأنترنت • أرضية مفتوحة • نظام مدمج ي الوسائط المتعددة الوظائف • واجهة استخدام عالية الكفاءة

المعاملات:

مكانيزمات المعاملات	• فروع البنك • التسهيلات المادية في العمليات والدفع. • المكان والوقت حرج وضيق	• البنك على الخط • في أي مكان وفي أي وقت • التسهيلات افتراضية في العمليات والدفع. • التغلب على القيود الجغرافية والزمنية
	• النقود والشبكات بشكل أساسي	• الوسائط الرقمية للتبادل.

	• البنك يدقق بنفسه ونظام أصلي للبيانات. • نظام الورق والتأكيد وجها لوجه	• بروتوكولات أمنية • نظم أمنية موحدة

الخدمات

خدمات التسليم	• بنك محدد المنطقة الجغرافية • عمليات تقليدية • المعاملات والخدمات الإدارية. • تقديم الخدمة عن طريق الهاتف أو شباك البنك	• بنك افتراضي • الخدمة على الخط • المعلومات والخدمات الإدارية والاستعجالية. • مداخل التمويل وخدمات المساعدة الذاتية • تقديم الخدمة من خلال شبكة الأنترنت
خدمات العملاء	• عن طريق موظف البنك • خدمة العملاء بشكل تقيدي • الاحتياجات المعروفة لدى العملاء	• عن طريق شبكة الأنترنت • خدمة العملاء الحديثة • الاحتياجات المعروفة لدى العملاء وغير المعروفة

المصدر: أحمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

المطلب الثاني: مزايا المصارف الإلكترونية

إن ظهور المصارف الإلكترونية كانت استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة في ظل الاقتصاد الرقمي واشتداد المنافسة ما بين المصارف.

أولا: مزايا المصارف الإلكترونية

لا شك أن هذه المصارف التي تعتمد على التكنولوجيا العالية لها مزايا كثيرة، سواء للمصرف كمصرف أو للعميل وتتخلص أهم هذه المزايا فيما يلي:

أ- **المزايا التي تتحقق للمصرف:** أهم مزايا المصرف الإلكتروني هو تخفيض التكاليف عن عاتق المصرف أو المؤسسة المنشأة له، حيث يتخلص المصرف من أعباء فتح فروع جديدة في أماكن مختلفة داخل أو خارج الدولة، وذلك لأن نظام المصرف الإلكتروني ينقل المصرف وخدماته المتنوعة إلى كل عميل حيث ما كان.

ب- **المزايا التي تحقق للفرد:** تحقق المصارف الإلكترونية للفرد درجة عالية من الراحة حيث توفر عليه الذهاب إلى مقر المصرف والوقوف في طابور حتى يتحصل على الخدمة، كما توفر له الوقت وتتيح له خدمات جيدة، كسداد فواتير السلع والخدمات التي يحصل عليها دون عناء والخدمات الجديدة الأخرى، التي قد تتناسب مع طلباتها الأخرى كوثيقة التأمين والتعليم وغيرها من الخدمات، كما أن هذا النظام من المصارف يحقق سرية الحسابات والمعاملات التي يقوم بها العميل.

ثانيا معايير تقويم مدى نجاح المصارف الإلكترونية

إن تقييم مدى نجاح ومكانة المصرف الإلكتروني، لا يقوم على ذات المعايير المعهودة في البيئة التقليدية، ذلك أن تقويم مواقع المصارف يخضع أيضا لاعتبارات أخرى غير اعتبارات الخاصة بالمصارف الإلكترونية وحاجتها إلى استراتيجيات أمنية وتسويقية وتصميمها تختلف

عن المصارف العادية، لها أثر على نجاح المصارف ومستوى الموثوقية بخدماته، لهذا اعتمدت معايير مختلفة منها على سبيل المثال المعايير التالية[1]:

- نطاق تقديم المصرف للخدمة وشمولها، فضلا عن تقديم خدمات إضافية من خلال المصارف الإلكترونية التفاعلية .
- مدة عمل المصرف في البيئة الافتراضية.
- عدد وأنماط ونوعية الخدمات الإلكترونية المقدمة.
- آليات العمل والمعايير المتبعة .
- بساطة الإجراءات التقنية وفعالية الوثيقة القانونية .
- مقارنة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة المصرفية وسوقها البشري والائتماني والفئة التي تعمل ضمنها .
- الإطار والمحتوى المعلوماتي المقدم على موقع المصرف .
- الإطار التفاعلي مع الزبون .
- الوجود الإضافي والفعلي لموقع المصرف على الأرض وقدرة الوصل إلى مواقع خدماتية تفاعلية.

وبتدقيق هذه المعايير وغيرها نلاحظ أن جهة التقويم لم تعد بالضرورة جهة مصرفية بل أن غالبية هذه المعايير يقوم بها مستشارون تقنيون أو قانونية أو نحو ذلك، وخلاصة التقويم تكون محلا للمواد الإعلامية المختلفة مما يضع المصرف في تحدي التأثير بالرأي العام.

[1] يوسف مسعداوي، نفس المرجع السابق، ص 230.

ثالثا: التحديات التي تواجهها المصارف الإلكترونية

يقرض المصرف الإلكتروني عدة تحديات سواء كانت قانونية أو تقنية أو متعلقة بأمن التعاملات المالية، ولا بد له من مواجهة هذه التحديات حتى يستطيع المصرف الإلكتروني القيام بدوره كما ينبغي.

أ- **تحديات القانونية:** تفرض التحديات القانونية على المصارف الإلكترونية مشكلة الإثبات المصرفي بالوسائل الإلكترونية، هذه الحقيقة تطرح مشكلات الإثبات بالوسائل التقنية إلا وهي مشكلة مقبولة هذه الوسائل من القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية سواء الأفراد أو الزبائن أو مؤسسات والقاعدة الأساسية التي يمكن الانطلاق منه لتحقيق هذه المقبولة، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الإلكترونية في التعاقد والإثبات وهذا يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية وهي[1]:

- التكتيك المستخدم ومحتوي التقنية والقدرة على تبسيط الفكرة وإيصالها للمتعاملين.
- مدى كفاءة نظام التراسل الإلكتروني.
- الثقافة والتأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الإلكتروني.

إن تحقيق درجة قبول مميزة لوسائل التعاقد الإلكترونية، يتطلب برنامجا توعويا شاملا، للمتعاملين ومؤسسات الأعمال والجهات القضائية والقانونية، ليست فقط للدفع نحو قبول وسائل التعاقد الإلكتروني ولكن لإيجاد ثقافة عامة تمثل الأساس للتعاطي مع كافة إفرازات عصر المعلومات والاستجابة لتطور السريع.

ب- تحديات الأعمال المرتبطة والمعايير الإشراقية:

أن المصارف الإلكترونية ليست مجرد موقع الكتروني يتعامل فيه المصرف مع عميله، إنما بيئة من العلاقات المتعددة جزء منها مرتبط بالزبون وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، فلا بد

[1] يوسف مسعدواي، نفس المرجع السابق، من 231

من معرفة بيئة الأعمال الإلكترونية التي تسمح للمصرف الإلكتروني ممارسة عمله فيها بكل أمان وثقة.

أما من جانب المعايير التي تضع المصرف ضمن بيئة التواؤم مع التشريعات وتعليمات الإشراف فهي تظل محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل المصارف الإلكترونية، إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم[1]، وفي كل وقت يمكن أن تكون ثمة معايير لا تجد الهيئات المشرفة على النظام المصرفي والمالي مهيأة بشكل لتكيف معها.

ج- **أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية:** تمثل أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية وأمن المصارف الإلكترونية وكذلك التجارة الإلكترونية جزء من أمن المعلومات ونظم التقنية العالية عموما، وتشير الدراسات حول أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل فيما يلي[2]:

- الوعي بمسائل الأمن لكافة الأداء الوظيفي .
- الحماية المادية للتجهيزات التقنية .
- الحماية الأدائية (استراتيجيات رقابة العمل والموظفين).
- الحماية التقنية من المخاطر الخارجية.

د- **تحديات وسائل الدفع الإلكترونية:**

إن ظهور المصارف الإلكترونية مرتبط بتطور وسائل الدفع الإلكترونية وفي مقدمتها بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، مما تطرح ضرورة إيجاد إطار قانوني ينظمها ويتناسب مع تطورها.

[1] يونس عرب، حجية الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية في القضايا المصرفية الموقع: . www.arablw.org/bawnload/E-vidence-aride.doc11/07/2019.p23.

[2] يوسف مسعداوي، نفس المرجع السابق، ص 229

ذ- **تحديات الأنظمة الضريبية:**

إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو مكان بالنسبة للنشاط المالي والمصرفي، وهذا ما يعني احتمال عدم الكشف على مقر النشاط المالي والمصرفي، لذلك لابد من نظام جبائي يستجيب لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات الحديثة.

رغم كل هذه التحديات إلى أن المصارف الإلكترونية واقع يفرض نفسه، لذلك لابد من مواجهة هذه التحديات.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والنهوض بها أولوية كل الدول، سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية والفرق بينها وبين التجارة الداخلية، وكذا تبيان أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية.

الفرع الأول: المفهوم

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، ومن أهم التعاريف نذكر:

عُرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات"[1]. الملاحظ من خلال التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلاً مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها " عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة "[2] يبين التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية، إضافة إلى مدخلات الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية.

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[3] ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي[4]:

- **تبادل السلع المادية:** تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية.

[1] حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص: 13

[2] عطا الله على الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 9

[3] جمال، جويدان الجميلة التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص: 11.

[4] موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001 , ص، ص: 13-14

- **تبادل الخدمات:** التي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.
- **تبادل النقود:** تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.
- **تبادل عنصر العمل:** ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

الملاحظ من خلال التعريف أنه أدخل تبادل النقود والمتمثلة في حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار.

كما تعتبر التجارة الخارجية "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد، فضلاً عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة"[1].

يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة.

ثانيا: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أنه هناك اختلاف بينهما، حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال:[2]

[1] فوري، عبد الرزاق: استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، م 18.

[2] محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص، ص: 18-22.

1-**الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:** يعتقد الكلاسيكيون أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية للدولة.

2-**الاختلاف في طبيعة مواق:** تعتبر السوق عاملا كبير الأثر في التجارة الخارجية، وعلى ذلك فإن اختلاف الأسواق بين الدول يؤثر تأثيراً قوياً في نشاطات التجارة الخارجية، وذلك للأسباب التالية:

- الاختلاف في طبيعة المستهلكين المتواجدين في أسواق مختلفة.
- الاختلاف في مستوى الدخل.
- الاختلاف في طريقة الاتفاق.
- الاختلاف في العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

3-**الاختلاف في مجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية:** التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض.

4-**الاختلاف في طبيعة المنافسة:** فالمنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة، يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذا السوق.

5-**الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية:** يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، وهناك أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان.

6-**اختلاف وتباين الوحدات السياسية:** تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات لهم حدود سياسية واحدة، ويخضعون لقانون داخلي واحد ولنظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي إلى دول مختلفة.

7-**الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزاعات الوطنية:** لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف الوطنية. والحكومات عادة لا تعطي عوامل

الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية.

هذا فضلاً عن قيود اللغة والعادات المختلفة التي تختلف من دولة لأخرى في حالة التجارة الخارجية على عكس التجارة الداخلية.[1]

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشراً للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:[2]

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنسية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها.

[1] ايمان، عطية ناصف وهشام، محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص: 9.

[2] عطا الله على الزبون: مرجع سابق، ص من: 17-19

- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات خصوصاً إذا كانت تلك الواردات تنمو وبشكل مضطرد.
- كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجر وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني[1].

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبياً. وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم، لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي[2].

[1] فطيمة، حاجي: المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017: 25.

[2] السيد محمد أحمد السريقي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص ص: 9-10.

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[1]

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدول} = \frac{\text{الواردات+الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} * 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح، وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بحوالي 6.5 % في المتوسط سنوياً، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى.[2]

المطلب الثاني: أسباب وأهداف قيام التجارة الخارجية

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في

[1] بلال، بوجمعة وعثمان، ملوك: تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 30 ديسمبر 2016، م: 152

[2] محمود، يونس وآخرون: التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، مي: 24

إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي:[1]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمياً.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها[2].
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها يسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبير.[3]

[1] حسام، على داود وآخرون: مرجع سابق، ص، ص: 16-17.

[2] عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري – الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ص:42

[3] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 21808، ص:

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي:[1]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدول وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

[1] شفيري، نوري موسى وآخرون: التمويل الدوي ونظريات التجارة الخارجية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص: 21-22.

- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثالث: التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بالتجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً.

أولا: أهمية التخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجياتها، ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة، ولما قامت التجارة الخارجية.[1]

من الحقائق المسلم بما أنه مهما تكن طبيعة النظم السياسية للدول، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي لأنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الدول الأخرى، إذ أن الدول لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة أعلى، ثم تبادل الفائض منها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها، أو يمكن أن تنتجها ولكن بكميات أقل من حاجياتها أو بتكاليف مرتفعة.

يعتبر التخصص الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، وبمعنى آخر فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الخارجية. فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث فإن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد وأتقنه

[1] السيد محمد أحمد السريقي: مرجع سابق، ص: 12.

فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ورفاهية الفرد، حيث دعا آدم سميث وأتباع المدرسة الكلاسيكية بعده إلى الأخذ بها، ويؤدي التخصص بطبيعة الحال إلى قيام التبادل بين الأفراد، والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه، فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته، فلماذا لا تتخصص دول في إنتاج أنواع معينة من السلع، ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها بسلع أخرى من دول أخرى.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي:[2]

1- **الظروف الطبيعية:** قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي.

2- **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** يعتبر هذا العامل مرتبطاً بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة.

3- **تكاليف النقل:** يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة، وكذلك بتكلفة الإنتاج، حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفض تكلفة الإنتاج للسلعة وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات.

4- **توافر التكنولوجيا الحديثة:** المقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة تصبح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة.

[1] محمد، دياب: مرجع سابق، ص. ص: 12-13

[2] محمود، يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص: 13-15.

المبحث الثالث: نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية في التجارة الخارجية

عملت الجزائر إلى تقليص الفجوة التكنولوجية التي كانت تعاني منها في المجال المالي والصناعي وخاصة المجال المصرفي التي تتميز بأنها تقليدية ولا تتناسب مع الواقع العالمي، ومن أجل مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، شرعت الجزائر في نهاية الثمانينات إلى تبني إصلاحات على المستوى الاقتصادي سعيا نحو الصيرفة الإلكترونية، وكان من بين أنظمة الدفع المستعملة حديثا نظام المقاصة الإلكترونية والتي تعتبر حديثة نسبيا بالنسبة للبنوك، ونظم تسوية وتحويلات مالية إليكترونية أخرى.

المطلب الأول: مفهوم المقاصة و أهدافها و مشروع تطبيقها في الجزائر

الفرع الأول: تعريف المقاصة

المقاصة هي تبادل السندات مع البنوك المسحوب عليها وتسديد المبلغ لفائدة البنوك الدائنة إما بإدراج قيد في حساب مفتوح أو بتسليم شيك مسحوب على مراكز الصكوك البريدية أو وكالة من وكالات البنك المركزي التي تمسك حساب البنوك المدينة، أي أن البنوك لا تسدد بعضها البعض سوى المبلغ الصافي الناتج عن الفارق بين السندات التي يسددها بنك للبنوك الأخرى والسندات التي يحصلها منها[1]. وتتمثل خصائصها في:

- يعرف نظام المقاصة الآلية من جهة بواسطة مختلف البرامج والمعدات التي يعتمد عليها، ومن جهة أخرى عن طريق مجموع القوانين والقواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل.

[1] العاني إيمان، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، من 236.

- نظام واضح وبسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادلية ارصدة المتعاملين والتحويلات وتسويتها.
- تخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية(BRI) ، والذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية"[1].

الفرع الثاني: أهداف نظام المقاصة في الجزائر

تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- عصرنة وسائل التبادل بين البنوك.
- تحسين حلقات التداول المادي للقيم.
- اكتساب نظام مقاصة آلية عصرية وناجع.
- ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل.
- غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

وكما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع وتطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي وتطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك وذلك لتحفيز الزبائن[2].

الفرع الثالث: مشروع تطبيق المقاصة في الجزائر

أولا: المشروع بصفة عامة

إن تصميم أنظمة إعلامية في النظام المصرفي، والمالي يشبه في الكثير من الأمور الأنظمة المعمول بها في البلدان المجاورة، وعلى مستوى التشكيلة المصرفية، يتميز القطاع

[1] العاني إيمان، نفس المرجع، ص 238.

[2] معمري حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المصرفي الجزائري بعدد من البنوك أقل كثافة ولكن شبكات وكالاتها أوسع بالمقارنة مع ما تملك نظيرتها في البلدان المجاورة.

فنظام المقاصة الآلية يقتضي التكفل بما يميز البنك أولا، أما الخاصية الثانية هي احتكار إدارة البريد والمواصلات باعتباره المتعامل الوطني الوحيد في مجال الاتصالات.

ثانيا: مقومات مشروع المقاصة

فضلا عن تبني التكنولوجيا الملائمة، فإن تحقيق المشروع يستدعي إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق النظام المرغوب فيه، عمله وتسيره ولعل أهم مقومات هذا الأخير:

أ- **تعيين وإنشاء لجنة القيادة:** هذه اللجنة مكلفة بقيادة المشروع، وتكون مرفقة بإصدار قرار يحدد المهام المستند إليها بحكم أنها عملية الإشراف على إقامة شبكة ما بين البنوك المقاصة الآلية. تتشكل هذه اللجنة من أعضاء يمثلون المؤسسات الرئيسية وتوسع تشكيلتها لتحوي وزارة المالية، وزارة العدل، واللجنة المصرفية، ووزارة البريد والمواصلات، ومن البديهي أن توكل قيادة هذه اللجنة إلى بنك الجزائر، وحتى يسمح لها بأداء صلاحيتها كاملة، يمكن للجنة أن تنشئ بدورها لجان فرعية إذا ما تطلبت المواضيع الهامة لاسيما فيما يتعلق بالمسائل النظامية، والقانونية، والتكنولوجية الخاصة بشبكة الاتصالات المساعدة، والمسائل المصرفية، والمسائل المتعقلة بالنقدية.

ب- **إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات:** إنشاء مؤسسة للتسيير يسند إليها مهمة تسيير المقاصة الآلية، بحيث يجب أن تكون منتمية إلى شركة البنوك (ABEF).[1]

[1] معمري حسام الدين، مرجع سبق ذكره ص ص 42 – 44

ج- **إعداد مشروع ميثاق مصرفي مشترك:** إن تناثر النصوص التنظيمية المتعلقة باستغلال وسائل الدفع، والصعوبات والمعاملات التي لوحظت على مستوى معالجة حوادث الدفع، تحت انتهاج السبيل التالي:

إعادة صياغة النصوص التنظيمية وتكييفها خاصة مع الجوانب المتعلقة بالخيارات التكنولوجية والحلول المشتركة، ومع الامتيازات التي يوفرها الأنترنت والصيرفة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومع البريد المتبادل بين البنوك، والقواعد العلمية ومواقيت المقاصة الآلية والمحاسبية.

د- **تشخيص أنظمة الدفع المتواجدة:** تسمح هذه العملية بدراسة المشروع المستقبلي للاتصالات وعصرنة البنوك على قواعد سليمة.

ثالثا: شروط المساهمة وقواعد المتبادلة في المقاصة

1-**شروط المساهمة:**

- على المساهمين في المقاصة الآلية تقبل تساوي قيمة التسجيلات الإلكترونية مع قيمة التسجيلات على الورق.
- لا يمكن لأي مساهم غير مباشر تمثيل مساهم من نفس النوع.
- تسديد تكاليف المشاركة والمبادلة المحددة في الاتفاقية.
- احترام قواعد المبادلة التقنية لإيرادات المقاصة الآلية.
- المساهمون في المقاصة الآلية هم أعضاء SIB الذين يقبلون استقبال العمليات الموطئة لديهم في، شكل عمليات مصرفية.

2-قواعد المبادلة في المقاصة الآلية:[1]

- تجرى العمليات في نظام المقاصة الآلية بصفة أوتوماتيكية آلية من بداية المبادلة حتى التسديد، كما تقوم المعالجة المحاسبية استناد إلى المعطيات الإلكترونية التي قدمها المساهمون.
- تمر مبادلة القيم المصورة المتبادلة بين البنك المرسل في البنك المتلقي عبر مركز مبادلة صورة القيم.
- يتحمل كل بنك مسؤولية المعلومات التي ادخلها إلى النظام الآلي.

المطلب الثاني: نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT)

تعتمد الصيرفة والتجارة الإلكترونية على نظم التسوية والتحويلات المالية التي توفر الحماية والأمن للتبادلات التجارية والمعاملات المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم التحويلات المالية الإلكترونية

يعرف نظام التحويلات المالية الإلكترونية على أنه: " عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونياً، من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيًا عبر الهوائف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضاً من استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل عن طريق دار المقاصة الآلية، حيث تتيح الشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونياً عبر هذه الآلية، وتتميز هذه الخدمة بأنها الأسرع والأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية، مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند الاستحقاق وخدمة تحصيل الأقساط[2].

الفرع الثاني: إجراءات عملية التحويل المالي الإلكتروني

[1] معمري حسام الدين، مرجع سبق ذكره ص من 45، 45.

[2] منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنيبي، " النقود الإلكترونية "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، من 15.

تتم عملية التحويل المالي الإلكتروني بتوقيع العميل نموذجاً معتمداً واحداً لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلاً، ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومياً أو أسبوعيا أو شهريا)، ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الآلية، التي بدورها ترسل نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل، ويقارن بنك العميل التحويل المالي الوارد من دار المقاصة برصيد العميل، وفي حالة عدم تغطية الرصيد للتحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط، ليقوم هو بدوره بإعادة إشعار العميل، أما إذا كان الرصيد كافياً لتغطية قيمة التحويل المالي، فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد البنك أو التاجر في وقت السداد المحدد بالنموذج.

أما عن التاجر إذا رغب في تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة الآلية دون المرور بوسيط، عندها يتوجب عليه أن يشتري البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه الخدمة، وتكون هذه البرمجيات مؤمنة بكلمة مرور خاصة بالتاجر، وفي هذه الحالة يقوم العميل باعتماد نموذج الدفع مرفقاً بالشيك مصادق لصالح التاجر، ثم يقوم التاجر بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية، التي تقوم بدورها بإرسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد وتحويله إلى حساب التاجر، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية رصيد العميل لأن الشيك المصادق عليه يضمن ذلك.[1]

[1] منير محمد الجنهي، ممدوح محمد الجنيهي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-17.

الفرع الثالث: منافع نظام التحويلات المالية الإلكترونية

يقدم نظام التحويلات المالية الإلكترونية منافع لكل من البنوك والعملاء وتجار التجزئة، نوجزها فيما يلي:[1]

1- **عملية آمنة:** حيث أنها تتم بطلب العملاء، لكن البنك هو الذي يسيرها بين الحسابات .

2- **عملية سهلة:** تتم ببساطة عن طريق إصدار أمر للبنك بالتحويل لحساب محدد .

3- **عملية فعالة:** حيث أنها عملية أكيدة وبالتالي لا يمكن التلاعب بها .

4- **عملية مرنة:** نظراً لسهولة التعامل بها، فهي لا تحتاج إلى كفاءات مالية متخصصة وخاصة بعد ظهور المقاصة الإلكتروني.

المطلب الثالث: نظام التحويلات الدولي (SWIFT)

نتيجة لزيادة حجم المعاملات التجارية الخارجية ظهرت أداة اتصال جديدة سميت بـ"سويفت".

وقد تم تأسيسها من أجل تحسين الاتصالات بين المؤسسات والبنوك وتبادل الرسائل المالية.

الفرع الأول: مفهوم نظام التحويلات الدولي سويفت

يتم التحويل بين حسابين الدولتين مختلفتين عن طريق إجراء نوع من التحويلات تتم عن طريق شبكات مغلقة(Swift) ، حيث أن هذا المصطلح هو:

اختصار لـsociety of world wide inter-bink financial transaction

أي الهيئة الدولية للمبادلات المالية بين البنوك، وتم إنشاؤها في ماي 1973 بمبادرة 239 بنكاً من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا مقرها بروكسل وخاضعة للقانون

[1] طاهر الطفي، جميعي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 57.

البلجيكي، وقد باشرت نشاطها الفعلي في ماي 1977 ولكن لم تعرف الازدهار إلا في الثمانينات.

وشبكة سويفت ليست نظاماً للمدفوعات في حد ذاتها، أي أنها لا تقوم بعملية تسوية بين الحسابات، وإنما يقتصر دورها على مجرد نقل التعليمات والأوامر والرسائل بين البنوك بسرعة فائقة، وهي شبكة خاصة بالبنوك فقط ولا يحق للأفراد العاديين الدخول إليها إلا أنه تم تطوير الشبكة من جديد (Swiftnet) والتي تعتمد تقنية (Internet Protocol) IPبدلا من التقنية X25المستخدمة في تقنية نظام سويفت، ويمكن الدخول إلى هذه الشبكة من خلال نوادي المستخدمين (Utilisateur Club) (Ma – CUG) المسيرة من قبل البنوك.[1]

الفرع الثاني: مزايا استخدام نظام سويفت

- **السرعةSPEED** : سرعة إرسال الرسائل المتعلقة بالتعليمات والمعاملات المالية، حيث تستغرق الرسالة ما بين 20–50ثانية للوصول إلى المرسل .
- **التوحيدSTANDARDIZATION** : لدقة وسهولة التعامل مع النظام من خلال نماذج وأشكال موحدة للرسائل .
- **انخفاض التكلفةCOST LOW** : انخفاض تكلفة تنفيذ معاملات البنوك والمؤسسات المالية من خلال رسائل سويقت، وذلك بشكل ملحوظ عند المقارنة في حالة إرسال الرسائل من خلال التلكس .
- **التأمينSECURITY** : حيث يقوم النظام بنقل الرسائل في سرية وأمان تام من خلال تشفير ENCRYPTION الرسائل خلال مراحل انتقالها عبر شبكة سويفت، علاوة على قيام النظام تلقائياً بتكوين مفتاح الشفرة AUTHENTICATION KEY الخاص بمستخدم النظام في حالة الإرسال، وكذا التأكد من صحتها في حالة الاستقبال .

[1] طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- **الإتاحةAVAILABILITY** : يقوم النظام بإتاحة شبكة الاتصالات يتم من خلالها ربط أعضاء السويفت (البنوك والمؤسسات المالية) بشكل متصل (24 ساعة في اليوم / 7 أيام في الأسبوع).

الفرع الثالث: الخدمات الإضافية التي يقدمها السويفت (VALUE ADDED SERVICE)

بالإضافة إلى المزايا السابقة توجد خدمات أخرى يقدمها السويفت لأعضائه، تتمثل فيما يلي:

- **الاسترجاعRETRIEVAL** : حيث يتيح النظام إمكانية قيام أحد أعضائه باسترجاع رسالة سبق إرسالها أو استقبالها في حدود فترة زمنية أربعة شهور تقريبا.
- **التقاريرREPORTS** : حيث يتيح النظام إرسال تقارير وإحصائيات يومية للمساعدة في ضبط ومتابعة العمل اليومي من خلال السويفت.
- **مراقبة التسليمDELIVERY CONTROL** : حيث يتولى النظام هنا القيام بمتابعة تسليم الرسائل للمرسل إليه وذلك في الحالات التالية:
  - اختلاف فروق التوقيت بين المراسلين .
  - وجود عطل ما طارئ لدى المرسل إليه[1].

[1]حسن مصطفى هلالي، نظم المعلومات SWIFT ودورة في تنشيط حركة التعامل المصرفي (حالات تطبيقية)، جامعة قناة السويس، القاهرة، مصر، 25-29 نوفمبر 2007.

خلاصة الفصل:

من خلال دراساتنا لهذا الفصل نستنتج أن هناك العديد من التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، والتي تهدف إلى توفير وسائل التمويل اللازمة التي تساعد في تطويرها، مما أدى إلى ظهور نظم التسوية والتحويلات المصرفية الإلكترونية وتنوعها لتسهيل وتطوير معاملات التجارة الخارجية ورفع كفاءة البنوك بما يتماشى مع التكنولوجيات الحديثة.

وحتى تؤدي هذه التكنولوجيا المصرفية الإلكترونية دورها كما ينبغي وتعود بالفائدة على كل من المصرف والعميل، سواء من ناحية التكاليف وسرعة الخدمات والدفع وتنوع طرق السداد بما يتماشى مع مقتضيات التجارة الإلكترونية والمعاملات العصرية، يجب وضع أطر قانونية واستحداث نظم الأمان لمواجهة التحديات التي تنشأ عن هذا التقدم في مجال الصيرفة الإلكترونية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة _47_

تمهيد:

إن أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في مصاعب ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة، والتي معضها كان يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص لم يبلغ ذروته القصوى، أي لابد من الاهتمام بالعمل المصرفي الإلكتروني باعتماد وسائل دفع إلكترونية حديثة تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الجزء بإسقاط واقع الصيرفة الإلكترونية التي أشرنا إليها سابقا، من خلال هذه الدراسة التطبيقية إلي قمنا بها في البنك الخارج الجزائري BEA – وكالة المسيلة، وقد جاءت هذه الدراسة في شكل أسئلة واستفسارات لمعرفة مدى تطبيقها في هذا البنك في ظل التطورات الحاصلة في هذا القطاع، وعلى هذا الأساس سنتناول الموضوع

من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري BEA.
- تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة _047_
- دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة _47_

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة لتحقيق تلك الأهداف المسطرة للتمويل، وبالتالي تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري ووكالة المسيلة، وكذا أهم المهام والوظائف التي يقوم به هذا البنك، والهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر خلال تطوره بعدة مراحل، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 02-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 67/204 الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل

التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.[1]

- ومن أهم خصائصه:

- تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي، منح أنواع مختلفة من القروض (القروض الاستثمارية، الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب، اعتمادات مستندية....الخ) ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم.

المطلب الثاني: مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

1 -**المهام:** نذكر منها

- تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الخواص والقطاع العام.

- دراسة القروض البنكية الممنوحة للعملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة.

- استقبال مختلف الإيداعات.

- تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى.

- تقديم خدمات لزبائن المؤسسات العمومية وكذا الزبائن الخواص في إطار العمل.

- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير مع الهيئات وشبكات البنك.

2-الوظائف: وتتمثل في

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

[1] الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك،" الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

– تدخل بضمانه الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقيات القرض مع المراسلين الأجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى.

– إعادة تسيير المخازن العمومية أو القيام بشراء وكراء عمليات عقارية غير متصلة بنشاط الشركة أو اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيدها.

– ينشئ ويضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مصلحة خدمة مركزية للمعلومات التجارية في الخارج ومصلحة ترقية العمليات مع الخارج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA

الشكل رقم(01): يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائر BEA

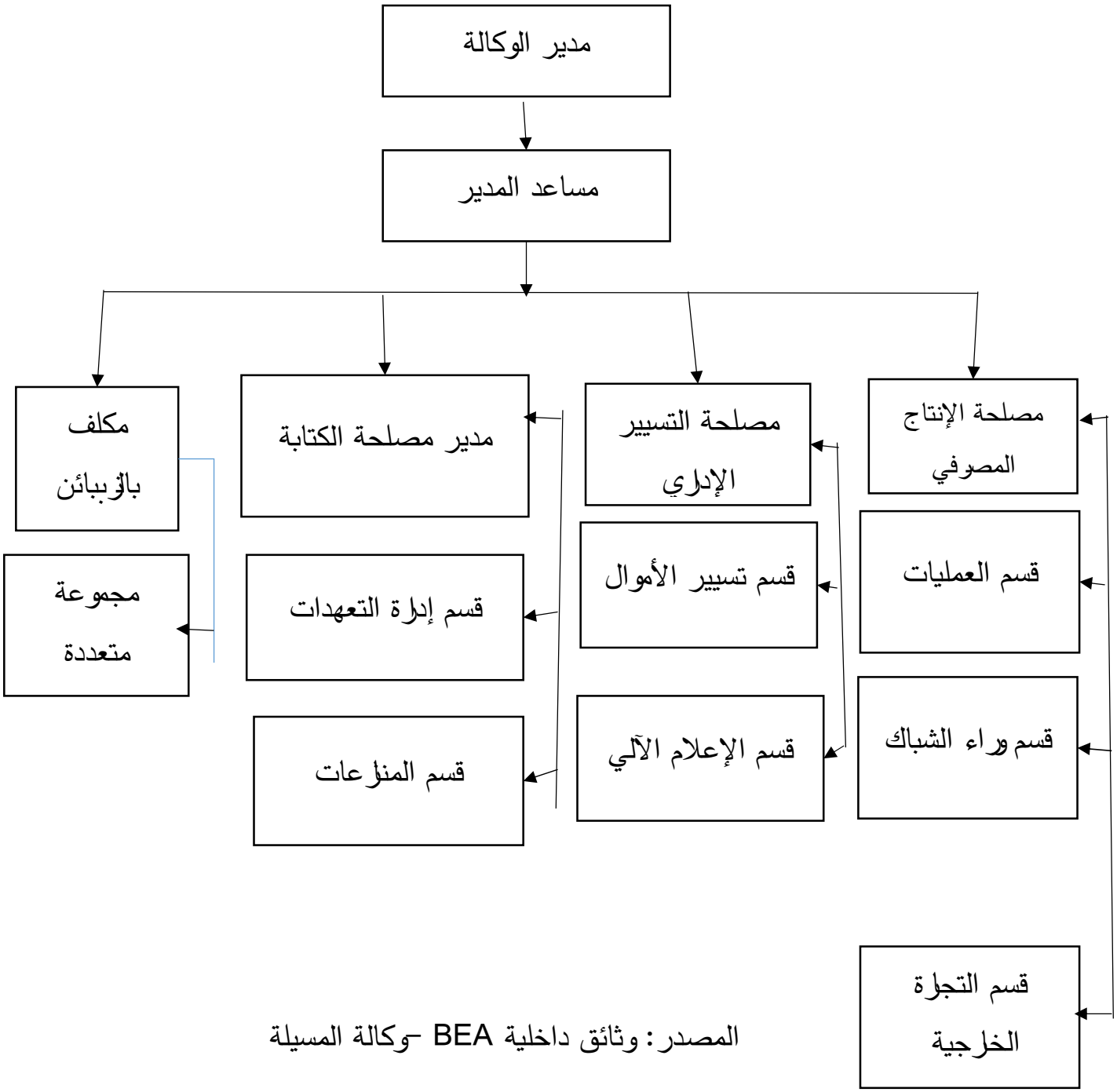

المصدر: وثائق داخلية BEA –وكالة المسيلة

المبحث الثاني: تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة _047_

سوف نقوم الآن بتقديم أحد فروغ بنك الجزائر الخارجي وهو وكالة المسيلة _47_ وذلك من خلال تقديم نشأة هذه الوكالة وهيكل تنظيمها ومهام الوكالة والأهداف التي تعمل عليها هذه الوكالة.

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة.

1- تعريف بالوكالة

وكالة بنك الجزائر الخارجي BEA المسيلة _47_هي مؤسسة مالية عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية للمتعاملين الاقتصاديين، سواء للقطاع العام أو الخاص وكذا باقي الجمهور.

وقد أنشأت هذه الوكالة سنة 1988، وتهدف إلى تلبية متطلبات التجارة الخارجية ولإعطاء دورا أكثر فعالية في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء تدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود بنوك متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

2- الهيكل التنظيمي للوكالة

- **مدير الوكالة:** يعتبر المسؤول الأول على تسيير البنك والنتائج المحققة على مستوى فروعه، وله مهام أخرى نلخصها فيما يلي:

- تمثيل الوكالة والتنسيق ومتابعة نشاطها.

- تطبيق قواعد المنظمة لمجال نشاطه والأحسن لمحيطه الاقتصادي.

- التوجيه والرقابة والتقدير في مجال الإقراض والاقتراض والخصم ومعالجة العمليات.

- تسيير الخزينة والتكوين للموظفين في الوكالة.

- **السكرتارية:**

– **السكرتارية:** وظيفتها استقبال المكالمات إما الهاتفية أو عن طريق الفاكس أو عن طريق الرسائل العادية، وكذلك استقبال وإرسال الطرود البريدية.

– **شبه البنكيين:** وهم الحارس والسائق وعمال التنظيف.

- **مركز المحاسبة:**

وظيفته معالجة مختلف المعاملات التي قام بها البنك يوميا، ودراستها وتحليلها.

- **مصلحة الأمانة والتعهدات:** وتنقسم إلى قسمين:

- **قسم إدارة التعهدات والموارد:** يهتم بالموارد التي تتحصل عليها الوكالة والمتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.
- **قسم المنازعات:** وهو المكلف بمتابعة قانون النظام الداخلي للبنك وتسوية المنازعات القضائية، وهو مسير من طرف خبير المحاكم.

- **مصلحة التسيير الإداري:** وتهتم بتسيير الشؤون الإدارية للمؤسسة الداخلية (إدارة شؤون العمال في تسجيل الحضور والغياب والعطل...)، والخارجية (تقديم التصريحات للمصالح الخارجية كالضرائب والتأمينات، اقتناء مواد ولوازم مكتبية...)، وتنقسم إلى قسمين:

- **قسم تسيير الوسائل:** يقوم بإنجاز الجرد لجميع المعدات والتجهيزات المستعملة في البنك ومراعاة مدى صلاحيتها.
- **فرع الإعلام الآلي والمحاسبة:** مهمته حجز جميع العمليات البنكية في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل، كذلك الإشراف على تنظيم تخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه.

- **مصلحة الصندوق:** وتتكون من قسمين:

- **قسم الشباك الأمامي:** من مهمته استقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم، وكذلك تحويل أوامرهم وطلباتهم إلى المصالح المرغوبة، وله ثلاث أنواع من الخدمات:
- **نقدية:** دفع المستحقات على أساس شيكات فتر الادخار، وتحصيل الإيداعات النقدية بالعملة الصعبة أو الدينار.
- القيام بعمليات الصرف.
- **استقبال أوامر الزبائن:** وخدمات هذا القسم تتمثل في استقبال أوامر تحويل طلبات الإقراض، استقبال الأوراق للتحصيل أو الخصم وكذا طلبات الادخار ويتم بعدها تحويلها إلى الشباك الخلفي.
- **قسم الشبك الخلفي:** ويشتمل على خليتين هما:
- **خلية المقاصة:** تعني أن كل بنك ينظم كل يوم قائمة بما له وما عليه اتجاه البنوك الأخرى، ويبعث بها مع ممثله الشخصي إلى غرفة المقاصة.
- **خلية المحافظة:** وهذه الخلية يتم فيها الدفع لحامل الورقة التجارية التي لم يحن ميعاد استحقاقها وبيعها لشخص آخر مقابل مال جاهز.

- **مصلحة العمليات التجارية:**

تقوم بإنجاز العمليات البنكية الخاصة بالصفقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والعالم الخارجي، وتضمن عمليات تحويل المبالغ المالية إلى الخارج مقابل عملية الاستيراد، كما تعمل على جلب الأموال من الخارج لفائدة زبائنها مقابل عملية التصدير وللمصلحة فروع هي:

- **قسم التوطين والتسوية النهائية:** يقوم هذا القسم بعملية توطين الفواتير والاستيراد والتصدير كما يقوم بالمراقبة الدورية للملف إلى غاية عملية إنجاز جميع خطواته.

- **قسم الاعتمادات المستندية:** إنجاز الاعتمادات المستندية بغرض الاستيراد بعد توطين الفواتير موضوع الصفقة، كما يقوم بالتوجيه والإرشاد لصالح الزبائن لكي لا يتحملوا أعباء إضافية أو تأخير لإنهاء عملية الاستيراد.
- **قسم التحصيل المستندي:** إبداء الرأي في إنجاز عملية التحويل من خلال الوثائق المرسلة من بنك المصدر إلى البنك المستورد.
- قسم العمليات الخاصة وحسابات العملات: ومهمته القيام بعمليات تحويل الأوامر من البنك الخارجي وتسيير حسابات الإيداع بالعملة الصعبة.

- **مصلحة العلاقات مع الزبائن:**

من مهامها البحث عن أكبر عدد من الزبائن في المحيط الاقتصادي وتسهل لهم العمليات البنكية، كما تقوم بدراسة ملفات القروض ويكون الاختيار إما بإيداع الأموال مقابل فوائد معتبرة أو اقتراح منح قروض، بالإضافة إلى ذلك تقوم بمتابعة داراسة الملف إلى غاية الحصول على قرار الترخيص بالقرض.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي–وكالة المسيلة _47_

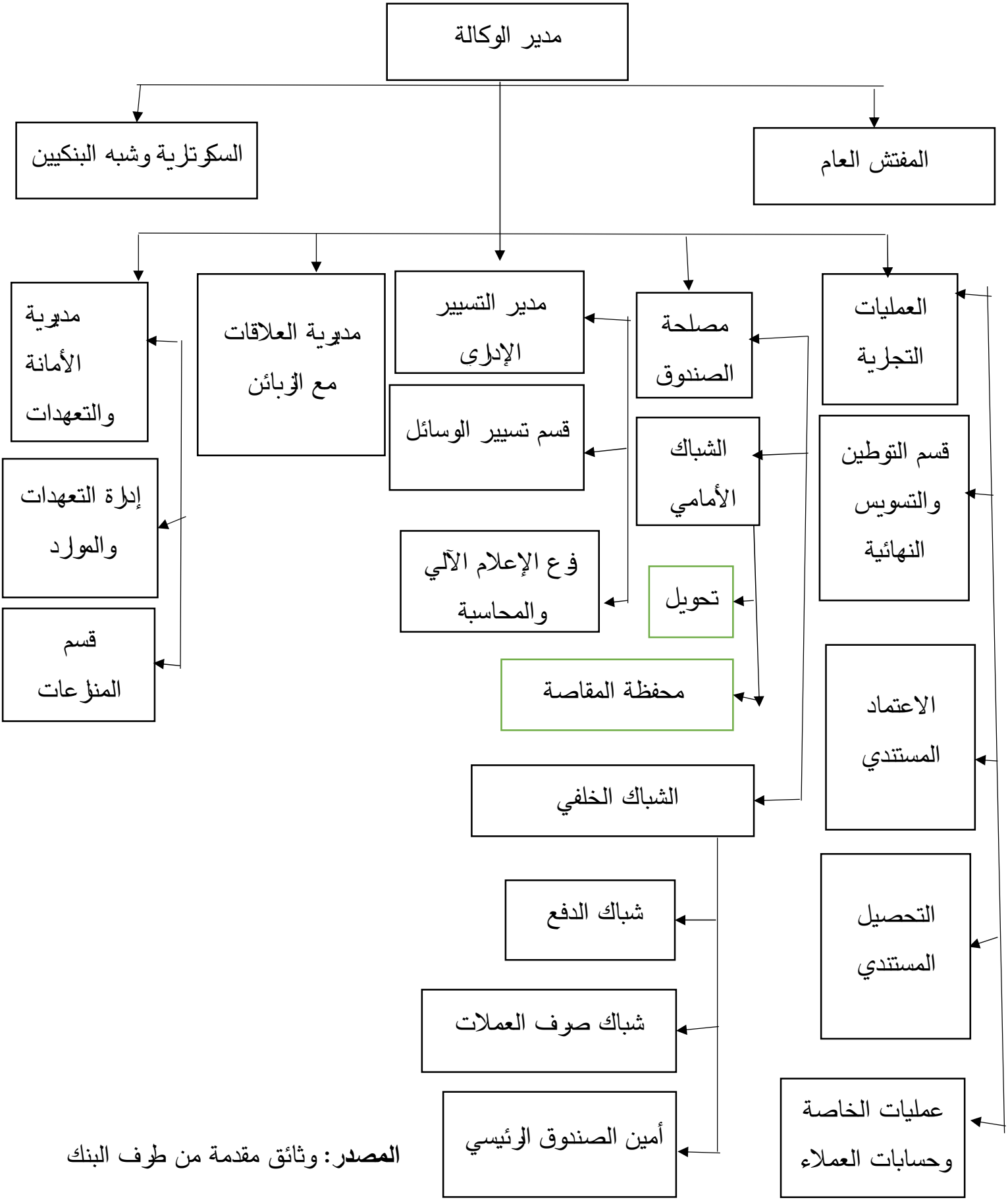

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: مهام مختلف مصالح الوكالة.

تختلف مصالح الوكالة ويختلف تبعا لذلك دور كل واحدة منها فلكل مصلحة غرض ومهام معينة.

الفرع الأول: مصلحة العلاقات الخارجية

تلعب المصلحة دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج وذلك بـ:

- إنجاز عمليات توظيف وتصفية الصادرات والواردات.
- فتح وإنجاز الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير.
- معالجة الإستلامات المستندية في الإستيراد والتصدير.
- تنفيذ الإستلامات المستندية المرسلة والمستقبلة.
- إنجاز عمليات الزبائن في الحساب بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: مصلحة الصندوق والمحفظة.

1-**مصلحة الصندوق:** تزويد مصلحة الصندوق بالعمليات التي يطلبها الزبون في نفس الوكالة أو في شبكة البنك أو البنوك التي يتعامل معها، وللمصلحة علاقة وطيدة مع الزبائن وهذه العملية حركة نقدية (إيداع، سحب) وأيضا حركة من حساب لحساب (تحويل، وضع تحت التصرف).

2-**المحفظة:** يتمثل دورها فيما يلي:

- إنجاز العمليات المتعلقة بالشبكات وأوامر الدفع لزبائن.
- تسيير ومتابعة التوظيفات.
- معالجة وتنفيذ تحويلات الزبائن
- معالجة وتنفيذ تحويلات الزبائن.

- إنجاز عمليات المقاصة.Compensation والمقاصة عن بعد Télécompensationمع البنوك الأخرى، ومن بين المستندات المعالجة من طرف المصلحة الشيك le cheque، ويمكن تعريفه على أنه وسيلة للدفع ووثيقة مكتوبة يمكن للشخص المسمى الساحب أن يعطي أمر لموظف البنك المسمى المسحوب الذي توجد لديه أموال موجودة او مسبقة بدفع بالإطلاع مبلغ من المال لنفسه أوحامل الشيك أو شخص ثالث هو المستفيد، وأنواعها تتمثل فيما يلي:
- **شيك بنكي:**هو شيك مستخرج من دفتر شيكات بالبنك بطلب من الزبون الذي يشتريه عن طريق خصم من حسابه، والشيك غير قابل للإظهار ويحمل البنك المسؤولية.
- **الشيك الموحد:**وهي الشيكات القديمة التي يمكن إستعمالها فقط في إطار التعويض (لايمكن تمريرها في جهاز قرأة الشيكات)

الفرع الثالث: مصلحة العلاقات مع الزبائن:

المكلفين بالزبائن هم أول من يتحدثون مع الزبائن على مستوى الوكالة وتتمثل مهمتهم في:

- تقرير الدخل في العلاقة مع الزبائن وفقا لتوجيهات إدارة الوكالة
- القيام بتحليل الأخطار وإصدار إشعار مبرر لجميع مستويات الوكالة.
- القيام بتحليل مردودية الزبائن.
- القيام بتسيير ومتابعة القروض للموافقات المتحصل عليها.

الفرع الرابع: مصلحة القروض

تمتلك مصلحة القروض مكانة هامة في كل وكالة بنكبة وتعتبر مهمة للمداخيل، وذلك لتكوين الأموال وتنمية الإستثمار، ولهذا الغرض يجب أن تجهز المصلحة بالتنظيم الملائم وتوزيع عقلاني للمهام، ومصلحة القرض تختلف من وكالة إلى وكالة.

المطلب الثالث: أهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة.

من الواضح أن لكل بنك أهداف يسعى لتحقيقها ومخاطر يسعى لتجنبها ونفس الأمر ينطبق على وكالة البنك الخارجي لولاية لمسيلة وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف المتعلقة بالخدمات المصرفية (أهداف إنتاجية)

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين الخدمات المصرفية لتلبية رغبات الزبائن.
- دفع فوائد المشاركين في رأس المال وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تعدد الخدمات ووسائل الدفع.

2. الأهداف الإقتصادية:

- ترقية الإنتاج الوطني وتسويق المنتوج الوطني.
- تسهيل وتمويل العمليات التجارية الخارجية وذلك من خلال منح قروض الإستيراد والتصدير.
- ترقية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والعالم الخارجي
- تقديم ضمانات لكل من المستوردين والمصدرين بالداخل والخارج وتزويد الطرفين بالمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- منح قروض قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الصناعي العام والخاص.

3. الأهداف الاجتماعية:

وذلك من خلال السمعة الحسنة للبنك والمعاملة المقدمة للزبائن وكذلك المساهمة في دعم الجوانب الاجتماعية كالمساهمة في التظاهرات والملتقيات العلمية[1].

[1] اعتمدنا على الوثائق المقدمة من طرف بنك الجزائري الخارجي.

المبحث الثالث: دراسة حالة ملف لدى وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة _47_

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أكبر البنوك التجارية في الجزائر التي تساهم مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التقنيات والوسائل التي يستعملها في معاملات التجارة الخارجية، لذلك قمنا بزيارة وكالة المسيلة-047- وحاولنا الاطلاع على أنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية التي يستعملها البنك لتسهيل وتطوير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: حالة اعتماد مستندي الإلكتروني(استيراد)

اتفق المستورد(ع) عميل وكالة المسيلة _47 _مع الشركة التركية x لتصدير الأثاث المنزلي على صفقة تتضمن استيراد طاولة مربعة، حيث تقوم هذه الشركة بإرسال فاتورة مبدئية – Facture pro forma إلى المستورد ليتسنى له التعرف على نوعية السلعة وثمنها ومدى موافقتها لمتطلباته[1].

بعد الاتفاق يتقدم العميل المستورد إلى البنك الخارجي الجزائري _047_ من أجل فتح الاعتماد المستندي ليضمن أكثر على السلعة ولتسهيل المعاملة التجارية.

الفرع الأول: شروط فتح الاعتماد المستندي الإلكتروني

يتم فتح الاعتماد المستندي من خلال توفر الشروط التالية:

- أن تتوفر في العميل الثقة والسمعة الحسنة.
- يقدم العميل نسخة من سجله التجاري.
- أن يكون لدى العميل حساب لدى البنك (export Import)، وأن يكون رصيده كافياً لتغطية قيمة الصفقة.
- تقديم رخصة الاستيراد

[1] أنظر الملحق رقم(01)

– تقديم عقد تجاري أو وثيقة تثبت الاتفاق بين المصدر والمستورد.

أن تكون البضاعة المستوردة مسموحاً باستيرادها ويجوز التعامل مع بلد المصدر.

الفرع الثاني: مراحل الاعتماد المستندي الإلكتروني

الاعتماد المستندي يتم في مرحلتين أساسيتين:

أولا: مرحلة فتح الاعتماد المستندي الإلكتروني

يتقدم العميل المستورد إلى بنكه وكالة المسيلة _47_ ويقدم طلب التوطين

(Demande de domiciliation bancaire)، يضم هذا الطلب معلومات عن السلعة تكون موضحة في فاتورة ابتدائية مرفقة معه، ويضم طلب التوطين[1]:

- مبلغ الصفقة وكيفية الدفع.
- إمضاؤه.
- اسم المصدر وعنوانه.
- رقم حساب المستورد لدى الوكالة.
- رقم الفاتورة.
- أصل البضاعة.

[1] أنظر الملحق رقم (02)

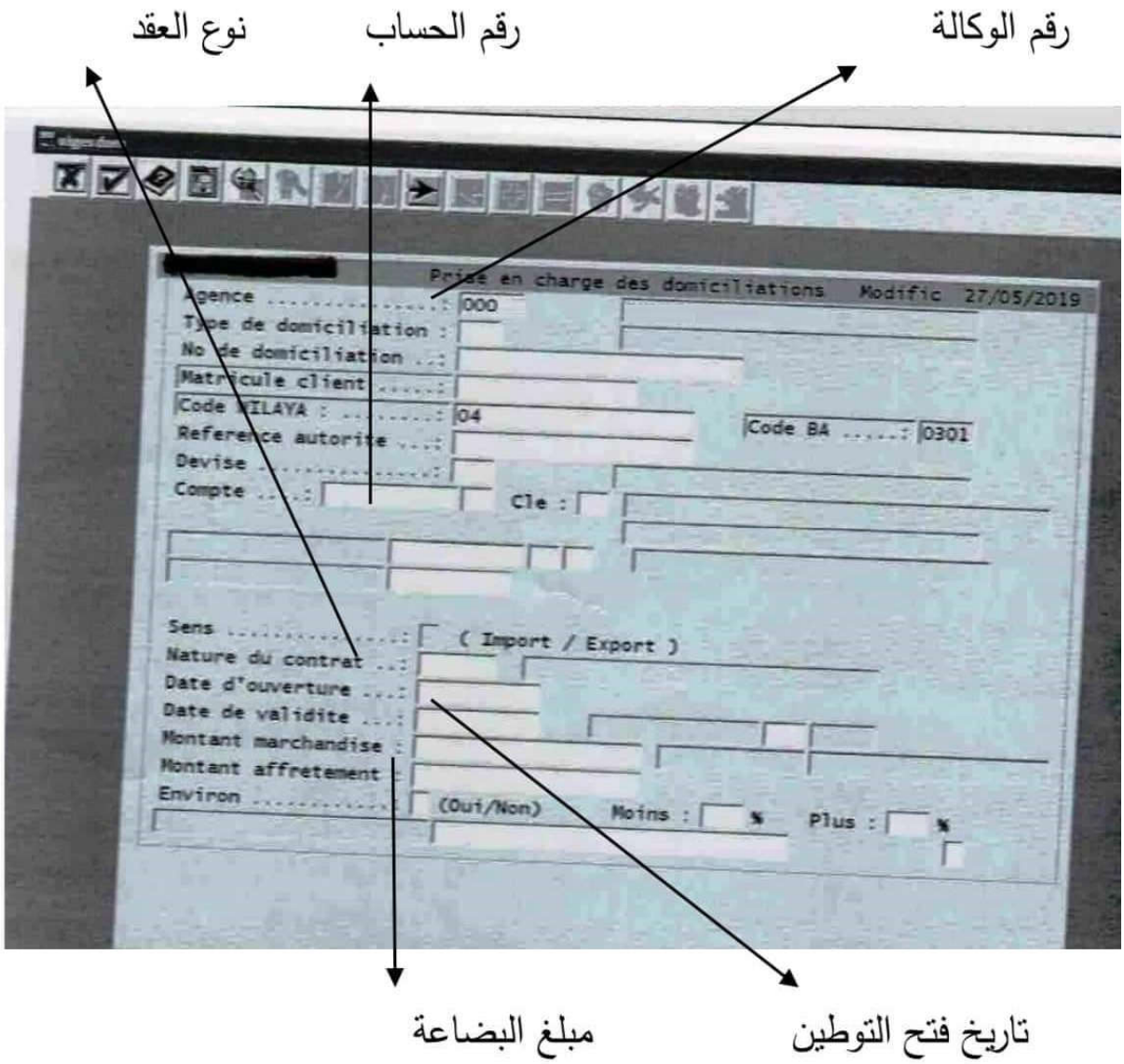

الشكل رقم(03): واجهة برنامج نظام التوطين الإلكتروني

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المشرف على المعاملات الإلكترونية في البنك

وتمثل أهمية التوطين في تبيان اسم البنك الذي تابع عملية التسديد. بعد ذلك يضع الموثق ختم البنك على الفاتورة الابتدائية يوضح فيها الرقم الاستدلالي وذلك حسب الرقم التسلسلي للوكالة.

الشكل رقم (04): جدول يفتح فتح التوطين

BANQUE EXTERIURE D'ALGERIE						
N° Guichet	ANNEE	Trimester	Contra	Numéro D'ordre	Devise	Codopér
0400301	2019	2	10	00022	EUR	

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك.

يوضع جدول التوطين ضمن ملف الاعتماد المستندي، وهو يوضح ما يلي[1]:

- رقم الشباك:0400301؛
- السنة:2019
- الثالثي:2
- رقم العقد:10
- رقم الطلب:00022
- العملة: أورو

ثم تملأ الاستمارة (استمارة خاصة بالبن) طلب فتح الاعتماد المستندي، تضم جميع المعلومات الخاصة بالبضاعة وسائر التفاصيل الأخرى[2]:

- اسم المستورد والمصدر

[1] الأرقام أخذت للتوضيح فقط.

[2] أنظر الملحق رقم (03).

- عنوان المستورد والمصدر
- رقم حساب المستورد لدى البنك
- طريقة الدفع
- نوع الوثائق المطلوبة من طرف المستورد وعدد نسخها
- مدة الاعتماد المستندي
- توضيح المصاريف المترتبة على المصدر أو المستورد (هنا المصاريف على حساب المستورد)
- قيمة الصفقة بالعملة الصعبة بالأرقام والحروف
- إمضاؤه
- اسم المستورد
- توضيح نوع الاعتماد (في هذه الحالة هو اعتماد مستندي غير قابل للنقض ومثبت).

بعدما يتأكد البنك من وجود حساب للعميل وكذا كفاية رصيده لتغطية قيمة الصفقة، ويتأكد من أن البضاعة المستوردة مسموح باستيرادها، ويجوز التعامل مع حساب الضمان 514 الذي يحتفظ فيه البنك بقيمة الصفقة، ترسل هذه الاستمارة مرفقة بإشعار مدير البنك بفتح الاعتماد إلى مديرية معالجة الأكثر ضماناً العمليات مع الخارج بالجزائر العاصمة E.O.D،عبر نظام سويفت Swift الإلكتروني [1]لأن البنك هو من يتحمل مسؤولية عملية الاعتماد المستندي.

وتقوم بعدها E.O.D بإرسال نسختين إلى بنك المصدر ونسخة يحتفظ بها في ملف التصدير، وتحتفظ المديرية بنسختين لاستعمالها في حالة التغييرات التي قد تطرأ على سير الصفقة، وتسلم نسخة للمستورد وأخرى تبقى في ملف الاعتماد المستندي.

بعد إرسال النسخ المشار إليها سابقاً إلى مديرية معالجة العمليات مع الخارج تقوم هذه الأخيرة بإرسال نسخة للبنك الخارجي عبر swift توضح فتح الاعتماد المستندي لديها.

[1] أنظر الملحق رقم (04).

وعند الانتهاء من كل الإجراءات السابقة ينتظر المستورد وصول الوثائق المطلوبة.

ثانياً: مرحلة تسديد قيمة الصفقة

بمجرد وصول الوثائق المتعلقة بالبضاعة من طرف شركة التوصيل السريع (DHL)، تقوم مديرية معالجة العمليات مع الخارج بتسديد قيمة الصفقة من خلال نظام payement swift الإلكتروني وترسل إشعار للبنك[1].

ويرفق هذا الإشعار بالوثائق المرفقة من طرف المستورد (فاتورة نهائية، وثيقة النقل)، عند وصول الوثائق يتم مراقبتها والتأكد من صحتها ومطابقتها لما جاء في الاعتماد، ثم يقوم البنك بإعلام عميله بوصول الوثائق وتسليمها له ليتمكن من استلام البضاعة.

بعد إبلاغ المستورد عن وصول الوثائق وختم جميع هذه الوثائق برقم التوطين وختم الوكالة، يمضي المستورد للوكالة وثيقةReglement sur L'etranger ، وتحول مديرية التجارة الخارجية المبلغ وترسله إلى بنك المصدر عبر نظام سويفت الإلكتروني.

عند استلام المستورد للبضاعة ترسل مصلحة الجمارك للبنك وثيقة D3الخاصة بالإستيراد عبر النظام الإلكتروني الجديد لسنة 2019 / 2018 بين مصلحة الجمارك ووكالة البنك الخارجي _47_ لتسهيل وتسريع الإجراءات.

[1] أنظر الملحق رقم (05).

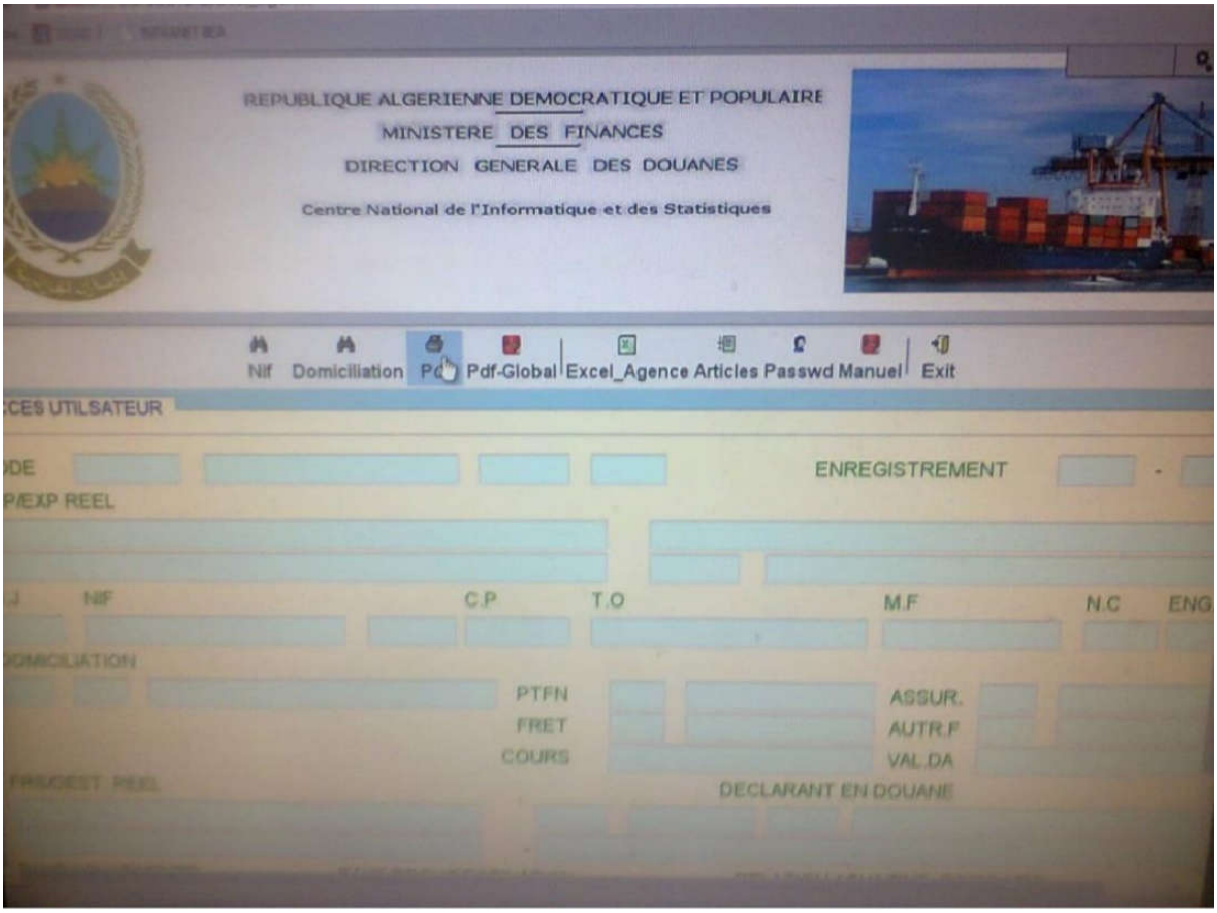

الشكل رقم (05): واجهة النظام الإلكتروني الرابط بين مديرية الجمارك والبنك

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المشرف على المعاملات الإلكترونية في البنك

تثبت هذه الوثيقة دخول البضاعة إلى أرض الوطن وتضم المعلومات الخاصة بالبضاعة وبهذا تنتهي صفقة الاستيراد ويغلق ملف الاعتماد[1].

المطلب الثاني: حالة التحصيل المستندي الإلكتروني(استيراد)

بعد اتفاق العميل (المستورد) مع المصدر، يتقدم المستورد لوكالة البنك الخارجي الجزائري _047_ من أجل فتح تحصيل مستندي لحصوله على السلعة وتسهيل المعاملة التجارية، ويتم التعامل بالتحصيل المستندي عادة عندما يكون هناك تعامل دائم بين المستورد

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

والمصدر، وتكون هناك ثقة متبادلة بينهما، لأن البنك لا يتدخل كضامن في حالة التحصيل المستندي.

الفرع الأول: شروط فتح التحصيل المستندي

- أن يتمتع العميل بسمعة جيدة
- أن يجوز التعامل مع بنك المصدر
- أن يكون لديه حساب بنكي لدى البنك
- أن يكون لديه سجل تجاري
- يحضر tax من مديرية الضرائب
- أن تكون البضاعة المراد استيرادها مسموح استيرادها.[1]

الفرع الثاني: مراحل التحصيل المستندي

أولا: مرحلة فتح التحصيل المستندي

بعدما يفتح العميل(المستورد) حساب يتم إعطاؤه رقم سري ويقدم المستورد للبنك طلب فتح ملف التوطين، يحتوي هذا الطلب على فاتورة ابتدائية facture pro-forma ويرسل المستورد من جهة أخرى نسخة من هذا الطلب والفاتورة الابتدائية إلى مديرية التجارة الخارجية D.O.E. عند موافقة مديرية التجارة الخارجية على هذا الطلب تقوم بإرسال هذه الموافقة إلى الوكالة المسيلة _047_ من خلال نظام قبل التوطين الإلكتروني prè-domociliation.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

إدخال بريد المستخدم الإلكتروني

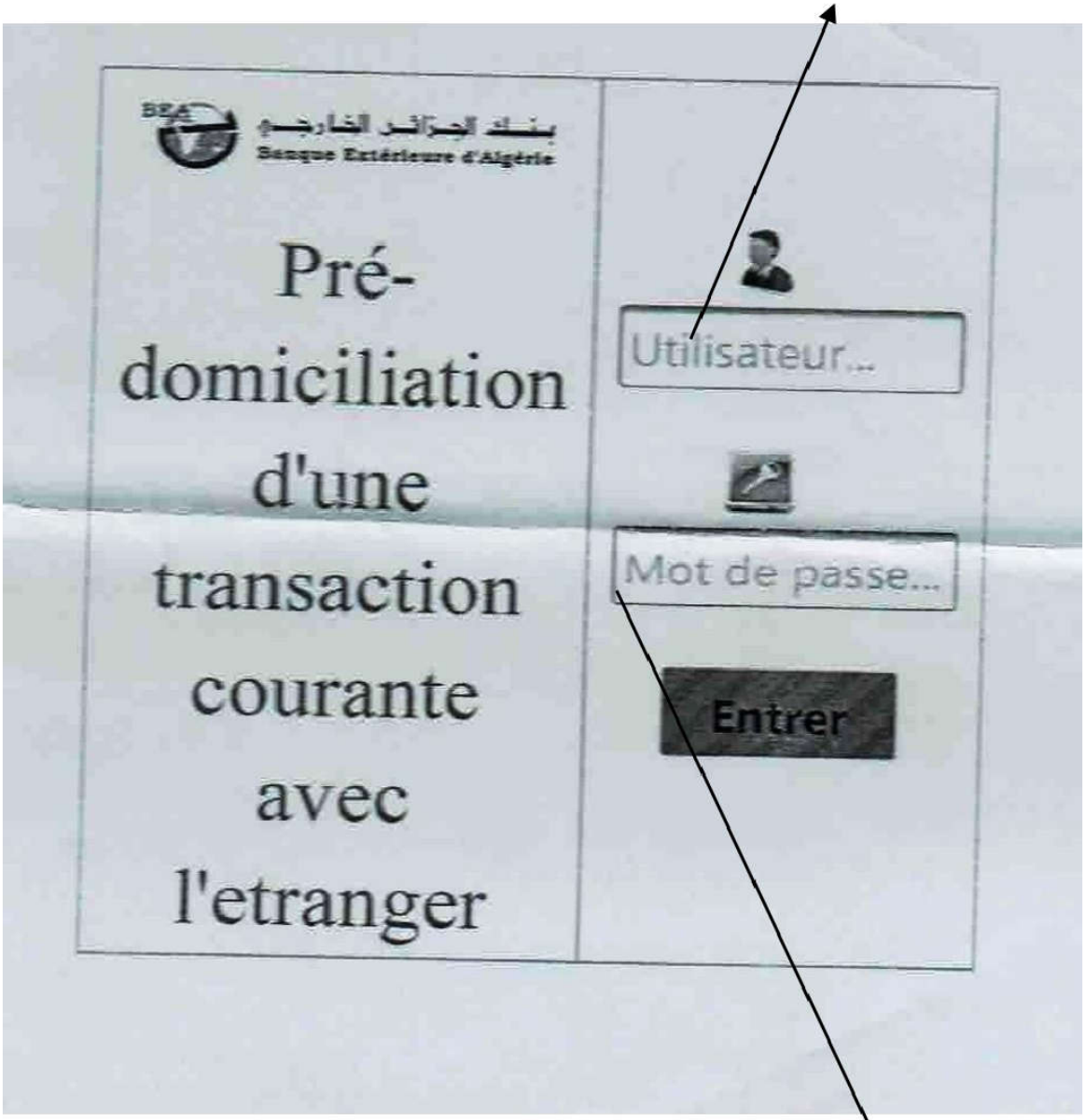

إدخال الرقم السري

الشكل رقم (06): واجهة برنامج نظام ما قبل التوطين الإلكتروني

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المشرف على المعاملات الإلكترونية في البنك

لا تقبل الوكالة فتح ملف التوطين إلا بعد موافقةD.O.E ، عندها يتم فتح ملف التوطين عبر نظام التوطين الإلكتروني[1].

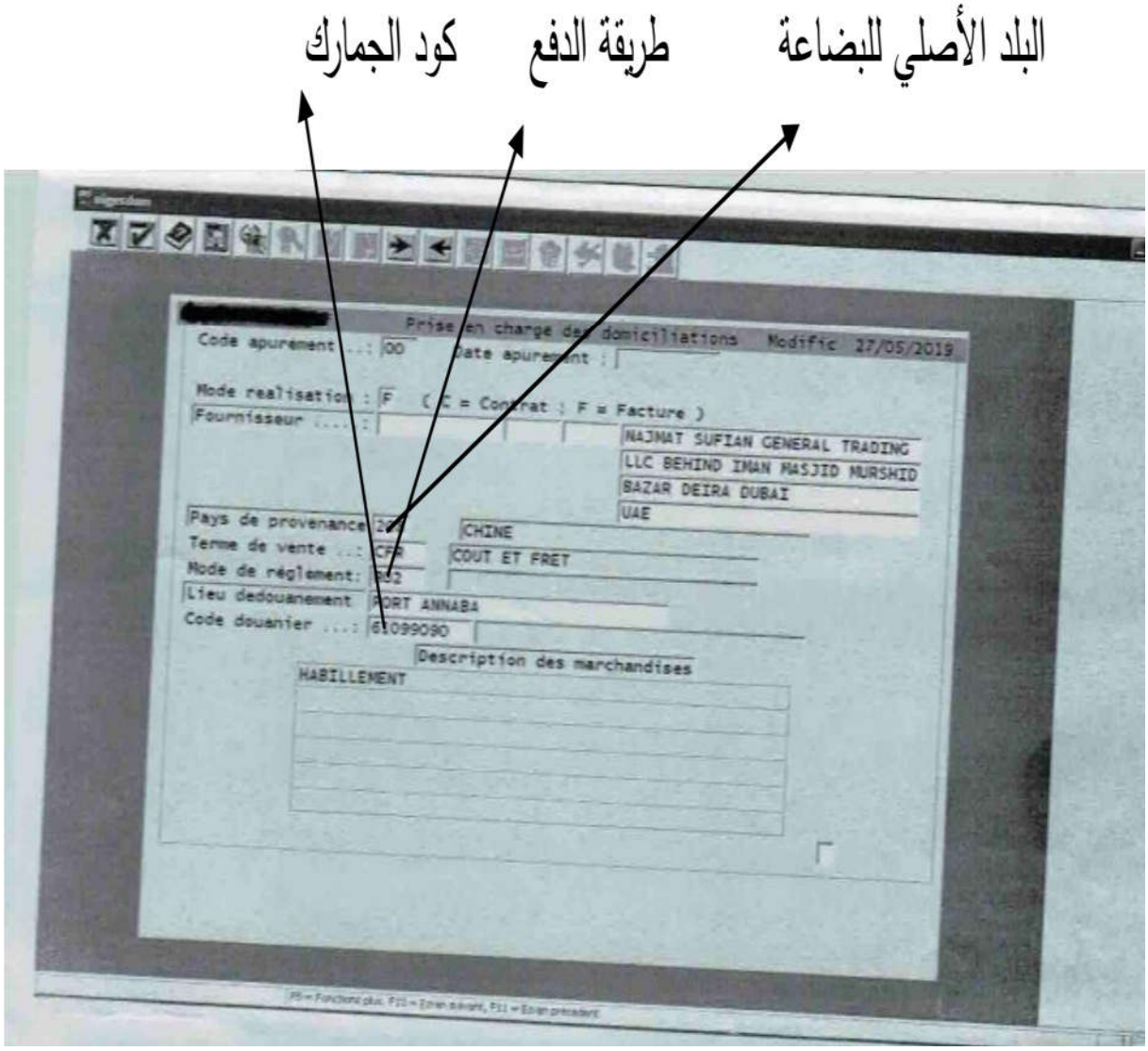

الشكل رقم (07): واجهة التسديد عبر نظام التوطين الإلكتروني

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف المشرف على المعاملات الإلكترونية في البنك

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك.

بعدها يضع البنك ختمه على االفاتورة الإبتدائية بعد التأكد من شروط فتح ملف التحصيل المستندي، إذ يوضع فيه الرقم الإستدلالي للتوطين، والرقم التسلسلي للوكالة، وتاريخ التوطين، ثم تنتقل المعلومات السابقة إلى فهرس خاص بالتحصيل المستندي، بعدها يقوم البنك بإعداد استمارة Copie pour échéacier توضح ما يلي:[1]

- رقم ملف التحصيل
- مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة
- بنك المستورد
- بنك المصدر
- تاريخ الشحن ومرسى الوصول
- نوع الوثائق وعدد نسخها.

بعدها يتم التأكد من وجود حساب للعميل لدى البنك وأن الرصيد كافي لتسديد الصفقة، ثم تعد خمسة من استمارة cpe نسخة تسلم للعميل وثالثة نسخ ترسل إلى D.O.Eعبر نظام قبل التوطين الإلكتروني وهذه الأخيرة تحتفظ بنسختين، ونسخة ترسلها إلى بنك المصدر وأخرى يحتفظ بها البنك.

ثانيا: مرحلة تسديد ثمن الصفقة

بمجرد وصول الوثائق المتعلقة بالبضاعة، تقوم مديرية معالجة العمليات مع الخارج بتسديد قيمة الصفقة، وترسل إشعار بالتسديد للبنك الخارجي الجزائري _047_ من خلال نظام قبل التوطين، وتضم المعلومات التالية:[2]

- اسم وعنوان المصدر
- رقم التوطين

[1] مغلومات مقدمة من طرف البنك

[2]معلومات مقدمة من طرف البنك

- المبلغ بالعملة الصعبة
- وسيلة النقل وطريقة التحصيل
- بعدها يتم استدعاء المستورد وإبلاغه بوصول الوثائق

وبعد استلام المستورد للوثائق تقوم وكالة البنك الخارجي _047_ بتحويل المبلغ إلى D.O.E لقوم هذه الأخيرة بإرساله إلى بنك المصدر، ويستلم المستورد بضاعته ويحضر وثيقة تثبت ذلك، وتقوم الوكالة بالتأكد مع مديرية الجمارك من خلال النظام الجديد، وبذلك تنتهي عملية التحصيل المستندي الإلكتروني ويغلق الملف.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا معرفة العمل المصرفي لإلكتروني في البنوك الجزائرية بصفة عامة، والخدمات ووسائل الدفع المصرفية الإلكترونية التي تقدمها وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة_47_ بصفة خاصة، وكذلك إجراءات تحويل الأموال إلكترونيا والأنظمة الإلكترونية المستجدة التي دخلت حيز التنفيذ خلال السنوات الأخيرة كإبراز لوجه جديد لصيرفة الإلكترونية في مجال التجارة الخارجية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن البنك الخارجي الجزائري يسعى إلى مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة، واستخدام كافة وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة في نشاطاته عن طريق الوكالات التابعة له منها وكالة المسيلة _47_ لتطوير خدماته المصرفية وتسهيل وترقية المعاملات التجارية الدولية.

خاتمة

خاتمة:

نلخص في الأخير أن العمليات المصرفية عرفت تحولا واسعاً وملحوظاً نتيجة للعولمة المالية وتحولاتها التي أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته حيث تحول العمل المصرفي من تقليدي إلى عمل مصرفي إلكتروني، وبتبني البنوك للعمل المصرفي الإلكتروني تطور نشاطها وتوسعت مساحة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، حيث أخذت البنوك تتجه نحو الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة وتمثلت أساساً في الاستخدام الواسع لوسائل التحويلات والسداد الإلكترونية. حيث يشكل نظام التحويل الإلكتروني عاملا أساسياً في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني وبالنظر لاستخدامه في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية، ليحقق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

ونظرا للوتيرة السريعة التي تعتمد عليها المبادلات والتنويع غير المسبوق في خدمات القطاع المصرفي، أدت بإدخال وسائل وتقنيات وأساليب تنظيمية متطورة تساهم في زيادة فعالية المعاملات المالية، وتلبي حاجيات المتعاملين ومن ثم تقوية معاملات التجارة الخارجية بما يتلاءم والتطورات الجذرية السريعة في المحيط الاقتصادي العالمي، وفي ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة تطوير وتحديث نظامها المصرفي بما يساعدها على تسوية المعاملات المالية والتجارية بسرعة وبأقل تكلفة. وتعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي ركزت عليها الجزائر حيث عملت جاهدة على النهوض بها، معتمدة على أنظمة دفع حديثة كالبطاقات ووسائل الدفع والتسويات الإلكترونية، تساهم في تسهيل المعاملات التجارية وبالتالي تعزيز وترقية التجارة الخارجية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

1. نتائج البحث

من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي الوطني والدولي فهي تعمل على دفع عجلة التنمية.
- مع ظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال هذه التطورات التكنولوجية من أجل تحديث المعاملات بها، حيث سمحت باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الاستخدام الورقي الذي كان مخصصا لها، برز أثرها جليا خلال الجائحة خاصة بعد قيود التباعد الاجتماعي والحجر الصحي الذي يوصي بتفادي اللمس مما أدى إلى تقليص غير مسبوق للاستخدام الورقي.
- يساعد العمل المصرفي الإلكتروني البنوك في تطوير تقنيات تمويل التجارة الخارجية من خلال أنظمة التحويلات الإلكترونية المختلفة التي يتيحها وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني. لكي ينمو استخدام الوسائل الإلكترونية لابد من توفير بيئة مناسبة لطبيعتها الإلكترونية، من حيث بنى المعلومات والتشريعات القانونية والمالية التي تحميها.
- لا يمكن للجزائر الاستغناء عن وسائل التحويل التقليدية، وذلك لبعد النظام البنكي الجزائري كل البعد عن تطبيق نظام يرتكز على الوسائل الإلكترونية بحتة، وهذا نتيجة ارتفاع تكاليفه ولصعوبة تقبله من طرف الجمهور الجزائري.

2.التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- العمل على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال تبني البنوك الجزائرية لآليات العمل المصرفي الإلكتروني والاعتماد على الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية الحديثة بشكل واسع في المعاملات التجارية الخارجية.
- على السلطات العمومية تعزيز تكنولوجيا الإعلام والاتصال باستمرار وفق أحدث التقنيات لمواكبة التكنولوجيا الحديثة وذلك لتحقيق السرعة في نقل المعلومات وضمان أمنها.
- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بإجراء دورات تدريبية خارج الوطن، وكذلك الاستعانة بذوي الخبرة والاستشارة الدولية على استخدام أحدث نظم التحويل الإلكتروني.
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار مصدرين ومستوردين إلى اعتماد الأسلوب الإلكتروني بدلاً من التحويل النقدي.
- لابد من وضع قوانين وتشريعات أكثر دقة ببيان العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، وأكثر وضوحاً بوضع العقوبات في حالة مخالفته.
- تحسيس العملاء بمزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإشهار والأيام الدراسية في هذا المجال.
- الإكثار من أجهزة الرقابة المتطورة على الصرافات الآلية.
- العمل على الاستمرار في إجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول العمل المصرفي الإلكتروني وتطبيقاتها في الجزائر على مستوى الجامعات ومعاهد التكوين.

هذا ولكل شيء إذا ما تم نقصان، فلذلك نرجو أن نكون قد قاربنا الصواب في بحثنا هذا الذي هو خاتمة مرحلتنا الدراسية، والله هو الموفق وهو المستعان.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أ- الكتب

1) أحمد بوراس، السعيد بريكة، " أعمال الصيوفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر "، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

2) ايمان، عطية ناصف وهشام، محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

3) جمال، جويدان الجميلة التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

4) حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.

5) حسن مصطفى هلالي، نظم المعلومات SWIFT ودورة في تنشيط حركة التعامل المصرفي (حالات تطبيقية)، جامعة قناة السويس، القاهرة، مصر، 25-29 نوفمبر 2007.

6) السيد محمد أحمد السريقي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

7) شفيري، نوري موسى وآخرون: التمويل الدوي ونظريات التجارة الخارجية، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

8) الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك،" الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

9) عامر إبراهيم قنديلجي، " التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها "، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

10) عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري – الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

11) عطا الله على الزبون: التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

12) فطيمة، حاجي: المدخل إلى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

13) فوري، عبد الرزاق: استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.

14) محمد دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

15) محمود، يونس وآخرون: التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

16) محمود، يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

17) منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنيبي، " النقود الإلكترونية "، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

18) موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.

19) نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 21808.

ب-مذكرات التخرج:

1- زايدي حسينة، " أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية "، مذكرة لنيل شهادة ماستر (مذكرة غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

2- زايدي حسينة، " أهمية البنوك الإلكترونية في تحسين العمليات المصرفية "، مذكرة لنيل شهادة ماستر (مذكرة غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

3- طاهر لطفي، جميعي صلاح الدين، " العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الإلكترونية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (مذكرة منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التيسي، تبسة، الجزائر، سنة 2016.

4- العاني إيمان، مذكرة بعنوان البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

ج- المجلات:

1- بلال، بوجمعة وعثمان، ملوك: تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 - 2016، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الأفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 30 ديسمبر 2016.

2- صالح نصرلي، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 3، القاهرة، مصر، سبتمبر 2002.

د- الملتقيات:

1- معن ثابت العارف، الصيرفة الإلكترونية خدمات تجاوزت حدود الزمان والمكان، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية التجارة الإلكترونية، جامعة شلف، 2001.

هـ- الشابكة:

يونس عرب، حجية الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية في القضايا المصرفية الموقع: . www.arablw.org/bawnload/E-vidence-aride.doc11/07/2019